مجلة بحوث
كليـــــــــة الآداب

البحث (٨)

الخلل فى بعض جوانب التركيبة السكانية بدول مجلس التعاون الخليجى

"أسبابه ومظاهره ونتائجه"

إعـــداد

د / جمال محمد السيد هنداوى

مدرس جغرافية السكان - قسم الجغرافيا

كلية الآداب - جامعة دمياط

وجامعة السلطان قابوس - سلطنة عمان

السنة ٢٣ العدد (٨٨) يناير ٢٠١٢م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rjfa2012@ Gmail.com

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

الخلل فى بعض جوانب التركيبة السكانية بدول مجلس التعاون الخليجى: أسبابه ومظاهره ونتائجه

د / جمال محمد السيد هنداوى
مدرس جغرافية السكان
قسم الجغرافيا بكلية الآداب، جامعة دمياط
وجامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان

ملخص الدراسة:

شهدت مجتمعات مجلس التعاون الخليجي موجات هائلة مـن هجـرة العمالة الأجنبية (بخاصة الآسيوية) إليها منذ منتصف السبعينيات عقب الطفرة النفطية التي أسهمت بشكل رئيسى في تمويل وتشييد البني التحتية والهياكل الاقتصادية والمشروعات التنموية. وقد أدى ذلك إلى توفير الآلاف من فرص العمل في دول الخليج العربية بمستويات متفاوتة. مما يعنى الحاجة لعمالة بمهارات ومستويات علمية وعملية مختلفة للعمل في بناء الطرق والمدارس والمراكز الصحية والإدارات والوزارات الحكومية وكذلك المصانع والأسواق وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي وغير ذلك من مشروعات البنية الأساسية والمشروعات التنموية المختلفة. وفي ظل صغر حجم قوة العمل الوطنية استلزم الأمر ضرورة جلب أيدي عاملة كثيرة ومتنوعة التخصصات والمهارات (عربية وأجنبية) للعمل فى هذه المشروعات والقطاعات.وقد استهدفت الدراسة رصد وتحليل أسباب ومظاهر ونتائج الخلل فى التركيبة السكانية بدول مجلس التعاون. واعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المتوفرة عن سكان دول مجلس التعاون (مواطنون ووافدون) من التعدادات السكانية لهذه الدول،ومن الأمانة العامة لدول المجلس، والهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية. وقد تمت عملية تحليل وعرض البيانات ونتائج الدراسة باستخدام التقنيات الحديثة المتمثلة فى البرامج الإحصائية وبرامج

Scanned with CamScanner
Scanned with CamScanner

نظم المعلومات الجغرافية .وأوضحت الدراسة أن العمالة الوافدة (أجنبية وعربية) تشكل نحو ٤٦,١ % من جملة سكان دول مجلس التعاون. كما أوضحت الدراسة أن هناك تفاوتاً جغرافيا كبيراً فى حجم العمالة الوافدة بين دول المجلس فمن ٩٤,٤% بدولة قطر إلى ٥٢,٩% فى السعودية.وكشفت الدراسة عن أن كبر حجم المكون السكانى للعمالة الوافدة فى معظم دول مجلس التعاون الخليجى قد أحدث خللاً كبيرا فى التركيبة السكانية بهذه الدول. وكشفت الدراسة أيضا عن صعوبة الاستغناء عن العمالة الوافدة فى الوقت الحالى. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها: ضرورة الاهتمام بتدريب العمالة الوطنية وتدرج إحلالها محل العمالة الوافدة وخاصة الآسيوية، وكذلك ضرورة تنسيق وتنظيم ما يسمى بسوق العمل العربى بغرض الاستعانة بعدد أكبر من العمالة العربية لإحداث نوع من التوازن الكمى مع العمالة الآسيوية.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

مقدمة:

الهجرة تلك الحركة الجغرافية للبشر التي حدثت وتحدث وسوف تحدث في المستقبل (بالطرق الشرعية وغير الشرعية) طالما وُجد التباين في البيئات والموارد على سطح الأرض. وتعكس الهجرات السكانية رغبة السكان في مغـــادرة منطقـــة الطرد التي تصعب معيشتهم بها إلى منطقة الجذب التي يأملون العيش فيها بمستوى أفضل، حيث ينتقل المهاجرون من دول دخولهم فيها منخفضة إلـــى أخـــرى ذات دخول أعلى (Taylor, J. E., 1999: 66-67)، ويكون دافعهم الأكبر هـــو عـــدم الرضا Dissatisfaction(بمستويات مختلفة) عن الحياة في مكان الإقامة الأصلي.

وتعد الهجرة عاملاً مؤثراً في نمو وتوزيـــع الـــسكان كمـــا تـــؤثر فـــي الخصائص الديموجرافية والاقتصادية للسكان، ويترتب عليها كثيـــر مـــن النتـــائج الإيجابية والسلبية وبعض المشكلات السكانية في المناطق المهاجر إليهـــا.وتتنـــوع أنماط الهجرة فمن دائمة أو مؤقتة إلى دولية أو داخلية وكـــذلك شـــرعية أو غيـــر شرعية، وأيضاً إجبارية أو اختيارية.وتندرج هجرة العمالـــة الآســـيوية إلـــى دول مجلس التعاون الخليج بتحت نمط الهجرة الاختيارية الدولية المؤقتة (أو الدائمـــة) الشرعية (أو غير الشرعية) حسب حالة المهاجر (هنداوى، ابريل ٢٠٠٨).

وقد شهدت مجتمعات مجلس التعاون الخليجي موجات هائلة مـــن هجـــرة العمالة الأجنبية (بخاصة الآسيوية) إليها منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن. بدأت فى السبعينيات بهجرة العمالة العربية من شمال إفريقيا إلى دول الخليج، ومع بداية الثمانينيات بدأ الفيضان الآسيوى من المهاجرين إلى دول الخليج والذى لـــم يهـــدأ حتى الآن (Mohammed, N., 2003, pp:160-61).حيث تزخر أسواق العمل الخليجية بنوعيات وجنسيات عديدة من العمالة، منها الوطنية (الأقلية)، والعربيـــة والأوربية والآسيوية (الأكثرية)، ولعل ذلك مرده إلي الأعداد الكبيرة من العمالـــة الأجنبية التى وفدت إلى دول الخليج العربية عقب الطفرة البترولية التي كان لهـــا دور كبير في تمويل وتشييد البنية التحتية، والهياكل الاقتـــصادية، والمـــشروعات التنموية المختلفة. فقد وفرت عمليات التنمية والتحديث في دول الخلـــيج العربيـــة الآلاف من فرص العمل في قطاعات عديدة وبمستويات متفاوتـــة مـــن المهـــارة والخبرة(هنداوى، أغسطس ٢٠٠٨، ص: ١٨).

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:رصد تطور الحجم السكانى لدول مجلس التعاون، وتحليل واقع العمالة الوافدة بدول مجلس التعاون كسبب للخل السكانى. كما تهدف كذلك إلى بيان أثر هذه العمالة على التركيبة السكانية بدول المجلس، وتوضيح مظاهر ونتائج الخلل فى التركيبة السكانية بدول مجلس التعاون.

هيكل الدراسة:

ولتحقيق الأهداف السابقة فقد انتظمت الدراسة في المحاور الرئيسة التالية:الوضع السكانى لدول الخليج،وأسباب الخلل السكانى بدول الخليج، ومظاهر الخلل السكانى بدول الخليج. كما تضمنت محاور أخرى مثل: آثار الخلل السكانى بدول الخليج، ومستقبل العمالة الوافدة بدول الخليج، وأخيرا الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات.

مصادر الدراسة وأساليبها:

تركز الدراسة على تحليل الوضع الحالى (الراهن) لسكان دول مجلس التعاون الخليجى بصفة عامة، وبشكل تفصيلى لسكان بعض الدول كلما لزم الأمر، وذلك لبيان الخلل فى بعض جوانب التركيبة السكانية بدول الخليج العربية(شكل: ١).وتتمثل أهم جوانب الخلل فى: الخلل الحجمى (حجم السكان المواطنين بالنسبة للسكان الوافدين)، والخلل النوعى (أعداد الذكور بالنسبة لأعداد الإناث) ويقاس بنسبة النوع، والخلل العمرى-النوعى ويوضحه نمط وشكل الهرم السكانى لبعض الدول، بالإضافة إلى الخلل فى القوى العاملة (اختلال ميزان القوى العاملة لصالح العمالة الوافدة على حساب العمالة الوطنية) بدول مجلس التعاون.

وقد استلزم بيان وتوضيح أسباب ومظاهر ونتائج الخلل فى بعض جوانب التركيبة السكانية تحليل بيانات التعدادت المختلفة لدول مجلس التعاون قديمها وحديثها وخصوصا تعداد ٢٠١٠ الذى أجرى فى معظم دول المجلس. كما تم الاعتماد على بيانات الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجى (فترات مختلفة)، وكذلك بيانات

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

ومصادر المنظمات العربية والدولية مثل منظمة العمل العربية والأمم المتحدة ومنظمات دولية وإقليمية أخرى، بالاضافة إلى البحوث الجغرافية وغير الجغرافية المتعلقة بذات الموضوع.

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

أولاً: العمالة الوافدة تحدث خللا سكانيا بمجتمعات دول مجلس التعاون الخليجى.

ثانياً: العمالة الوافدة لها تأثيرات إيجابية وسلبية على المجتمعات الخليجية.

ثالثاً: يمكن الاستغناء عن العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجى فى الوقت الحالى أو فى المستقبل القريب.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

شكل (١): موقع دول مجلس التعاون الخليجى والدول المجاورة عام ٢٠١٢.

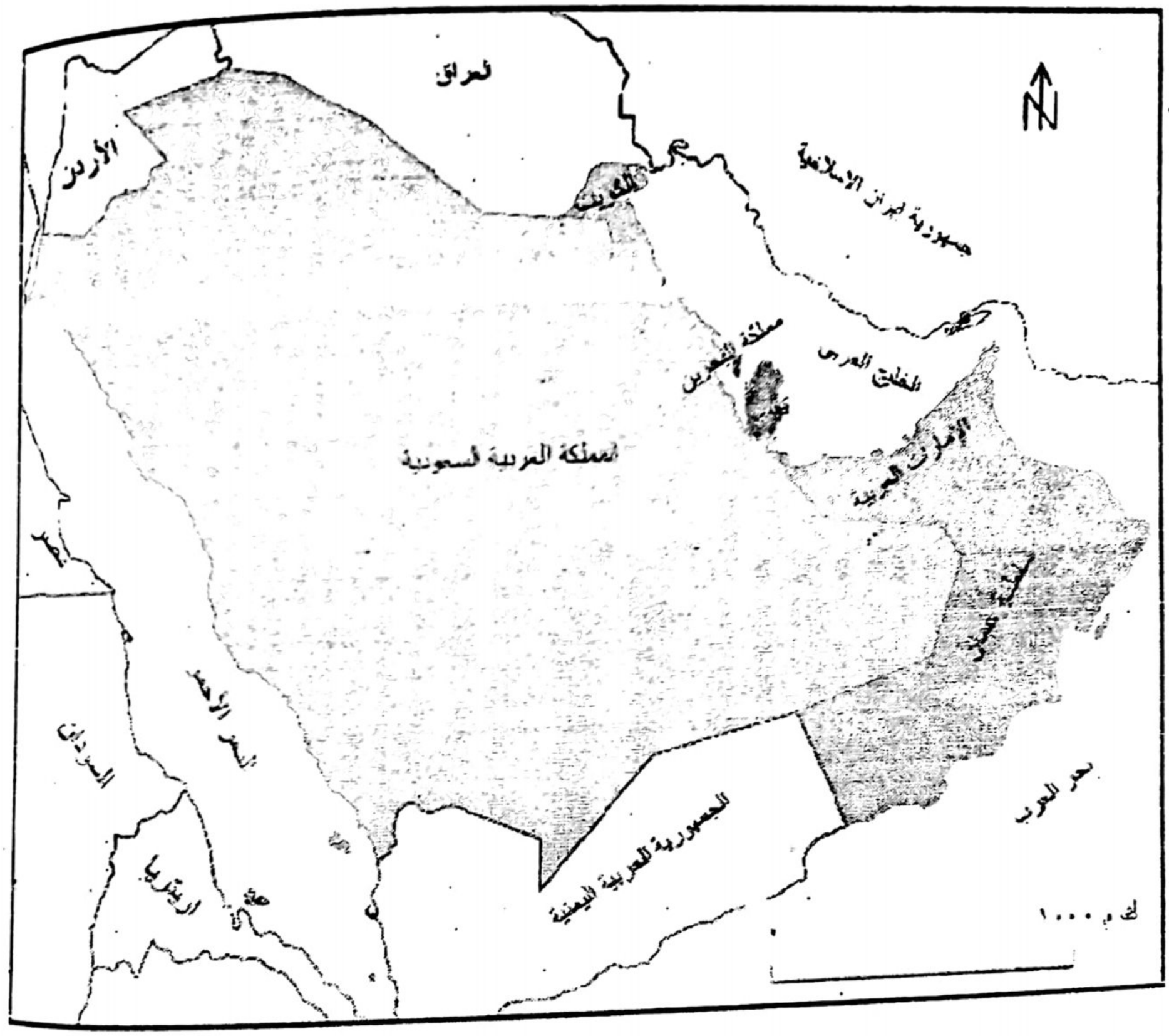

١ - **الوضع السكانى بدول مجلس التعاون الخليجى:** تحول ديموجرافى غير مسبوق.

بلغ عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٥٠ حوالى ٤،١ مليون نسمة تقريبا، منهم ٧٨،٩% بالمملكة العربية السعودية وحدها (جدول: ١)، ومع الموجات الأولى للهجرة الوافدة إلى دول المجلس زاد العدد فى عام ١٩٧٠ إلى ٧،٧ مليون نسمة. وقد بلغ معدل النمو السنوى فى هذه الفترة حوالى ٢،٣%، مما يعنى أن سكان دول المجلس سوف يتضاعفون مرة واحدة كل ٣٠ سنة تقريبا، أى فى عام ٢٠٠٠، ولكن تبين أنهم تضاعفوا حوالى خمس مرات ونصف فى

Scanned with CamScanner
Scanned with CamScanner

الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٠، وتضاعفوا حوالى ١٠،٦ مرة فى الفتـرة ١٩٥٠-٢٠١٠ (جدول: ١).وقد بلغ عدد سكان دول المجلس فـى ٢٠١٠ حـوالى ٤٣،١ مليون نسمة (شكل:٢)، ويعد ذلك أمرا غير مسبوقٍ من الناحية الديموجرافية حيث يتضاعف حجم السكان فى مجتمع ما أكثر من خمس مرات فى غـضون أربعـين عاماً، أو أكثر من عشر مرات فى عضون ٦٠ عاما فقط،ففى المقابـل تـضاعف حجم السكان بعض الدول العربية كبيرة الحجم السكانى مثل مصر مـرة واحـدة طوال ثلاثين عاما حيث زاد حجم السكان من ٣٦،٧ مليون نسمة عام ١٩٧٦ إلـى ٧٢،٧ مليون عام ٢٠٠٦.

وتقدر الزيادة الكلية للسكان بدول المجلـس فـى الفتـرة ١٩٧٠-٢٠١٠ بحوالى ٣٥،٣ مليون نسمة، أى زيادة سنوية قدرها حـوالى ٨٨٠ ألـف نـسمة معظمهم من الوافدين،ويرجع السبب فى ذلك إلى عمليات التنمية الواسـعة التـى شهدتها دول المجلس مما زاد من وتيرة هجرة العمالة الوافدة (وخاصة الآسـيوية) إلى هذه الدول.

وعلى مستوى دول المجلسفقد تبين أن دولتى الامارات وقطر هما أكثـر الدول تضاعفا للسكان،ففى الفترة ١٩٥٠-٢٠١٠، فقـد تـضاعف عـدد سـكان الإمارات حوالى ١٠٧،٣مرة فى هذه الفترة، وكذلك تضاعف سكان قطر نحو ٦٨ مرة فى الفترة نفسها (شكل: ٣- أ)، ويعد ذلك أمرا اسـتثنائيا فـى ديموجرافيـا الشعوب والأمم، حيث لم يلاحظ على مر التاريخ الديموجرافى أن تضاعف حجـم مجتمع سكانى حوالى ١٠٧ مرة فى غضون ٦٠ عاما فقط. أما فى الفترة ١٩٧٠-٢٠١٠ فقد تضاعف سكان الإمارات حوالى ٣٣،٧ مرة وسكان قطر حوالى ١٥،٣ مرة (شكل: ٣- ب)، مما يعنى أن تيارات الهجرة الوافدة استمرت على وتيرتهـا فى الفترة الأخيرة. وتعبر دولتى السعودية وعمان الأقل تضاعفا فى الفترة ١٩٥٠-٢٠١٠، والسعودية وعمانوالكويتفى الفترة ١٩٧٠-٢٠١٠ (جدول: ١).

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

جدول (١): نمو وتضاعف سكان دول مجلس التعاون الخليجى (١٩٥٠-٢٠١٠)

الدولة	عدد السكان (بالألف نسمة)			معدل النمو %		تضاعف السكان		
	١٩٥٠	١٩٧٠	٢٠١٠	١٩٥٠-١٩٧٠	١٩٧٠-٢٠١٠	عدد السنوات اللازمة	عدد المرات ١٩٥٠-٢٠١٠	عدد المرات ١٩٧٠-٢٠١٠
الإمارات	٧٠	٢٢٣	٧٥١٢	٥،٨	٨،٨	١٢،١	١٠٧،٣	٣٣،٧
البحرين	١١٥	٢٢٠	١٢٣٥	٣،٢	٤،٣	٢١،٩	١٠،٩	٥،٦
السعودية	٣٢٠١	٥٧٤٥	٢٧١٣٧	٢،٩	٣،٩	٢٤،١	٨،٥	٤،٧
عمان	٤٥٦	٧٢٣	٢٧٧٣	٢،٣	٣،٤	٣٠،٤	٦،١	٣،٨
قطر	٢٥	١١١	١٧٠٠	٧،٥	٦،٨	٩،٣	٦٨،٠	١٥،٣
الكويت	١٥٢	٧٤٤	٣٠٦٥	٧،٩	٣،٥	٨،٩	٢٠،٢	٤،١
الجملة	٤٠٥٨	٧٧٦٦	٤٣٠٩٤	٢،٣	٤،٣	٢١،٩	١٠،٦	٥،٥

ملاحظات:

- عدد السنوات اللازمة للتضاعف حسبت وفق معدل النمو السنوى للفترة ١٩٥٠-١٩٧٠، وذلك بقسمة ٧٠ على معدل النمو السنوى.
- معدلات النمو والتضاعف من حساب الباحث.

المصدر:

- الخياط، ٢٠٠٠، صفحات متعددة.
- الخريف، ٢٠٠٩، صفحات متعددة.
- الشهرانى، ٢٠١٢، ص: ٩٦.
- وزارة الاقتصاد الوطنى، سلطنة عمان، ٢٠١١، ص: ١١٢.
- تعداد الكويت ٢٠١١.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

شكل (٢): حجم سكان دول مجلس التعاون الخليجى عام ٢٠١٠.

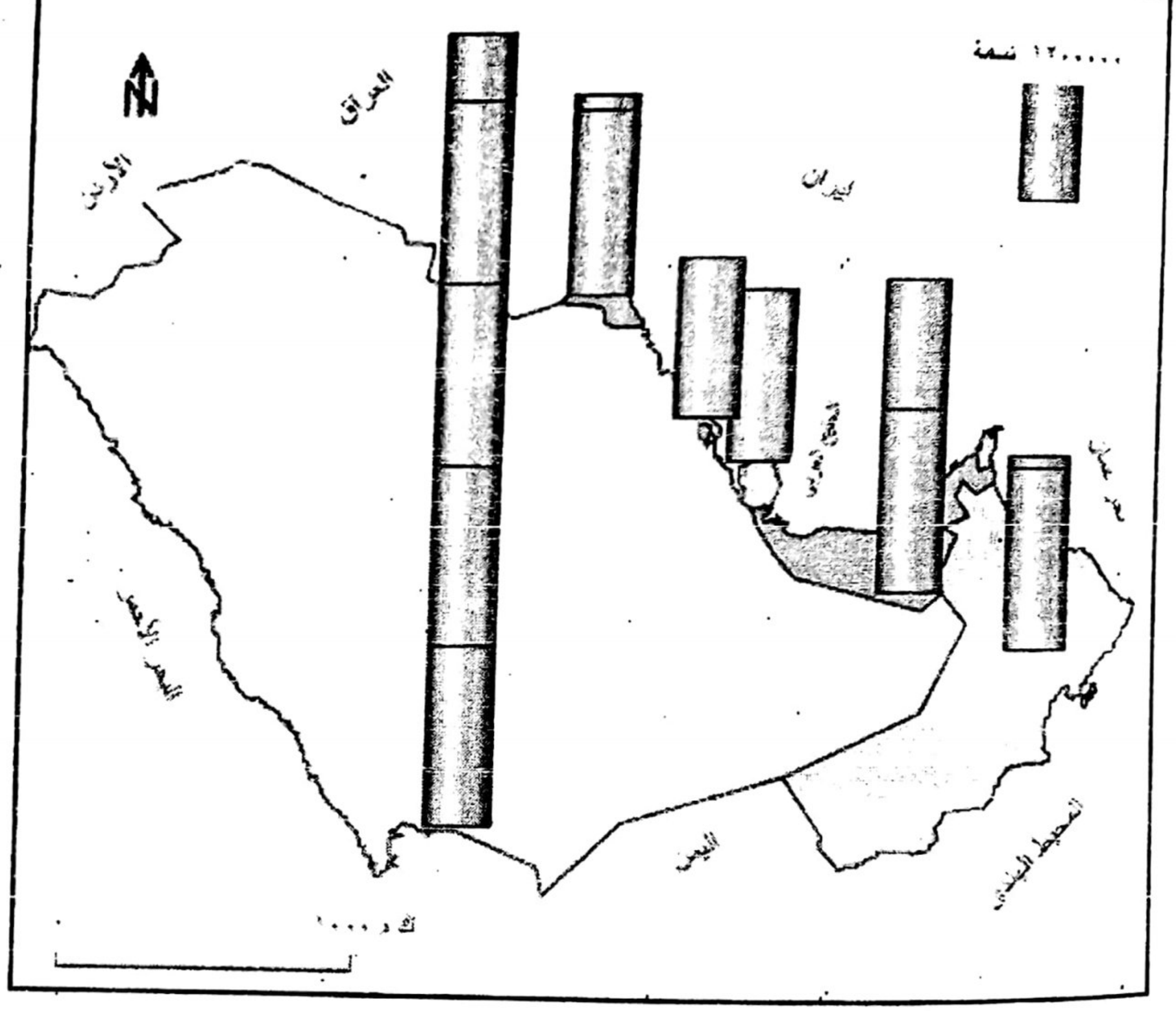

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على بيانات جدول: ١.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

شكل (٣ - أ): تضاعف السكان بدول مجلس التعاون الخليجى (١٩٥٠-٢٠١٠).

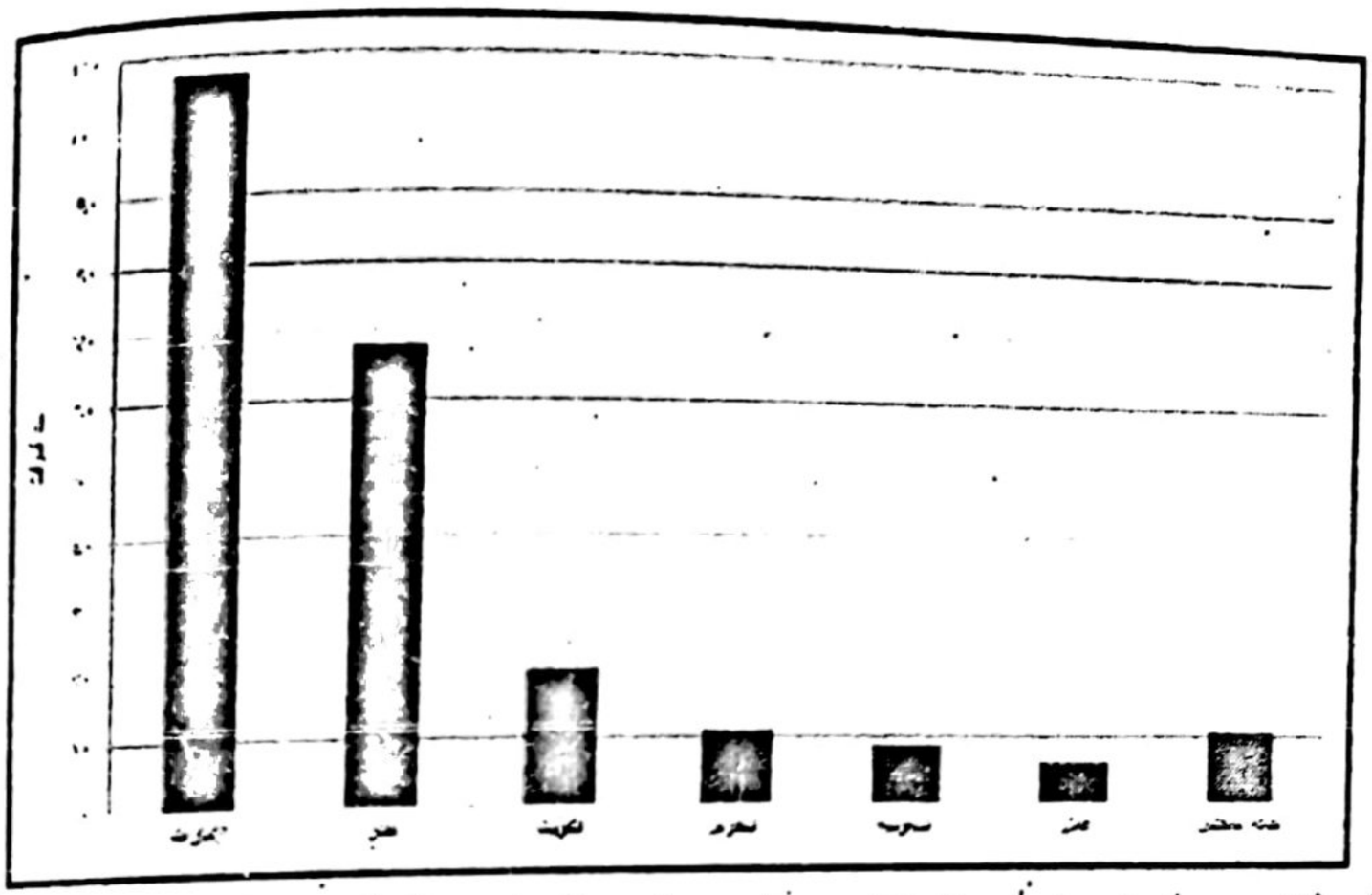

شكل (٣ - ب): تضاعف السكان بدول مجلس التعاون الخليجى (١٩٧٠-٢٠١٠).

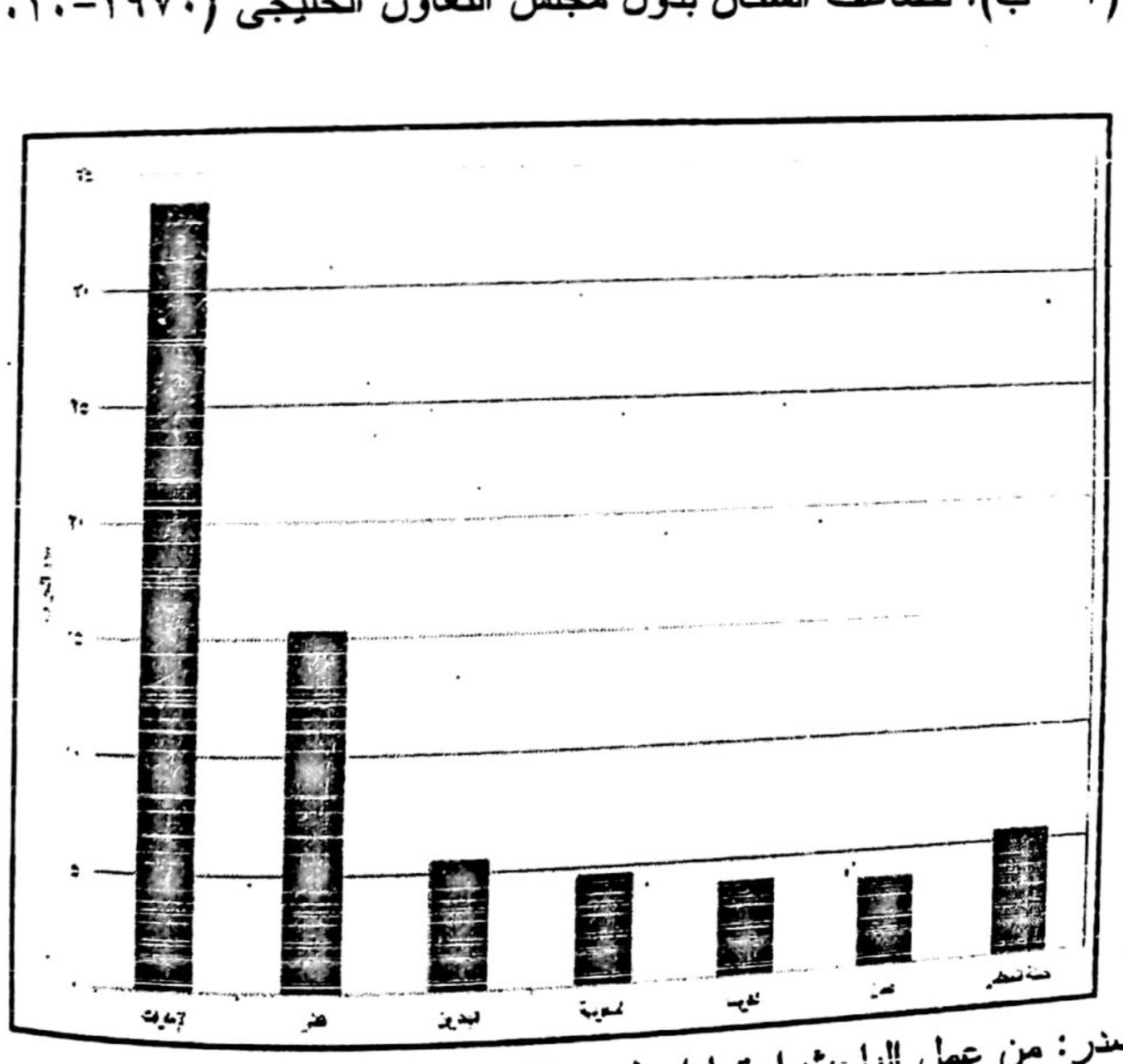

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على بيانات جدول: ١.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

١-١ حالةسكان دولة الإماراتالعربية (الفترة ١٩٧٥-٢٠١٠):

تعد دولة الامارات العربية أكثر دول المجلس تزايدا للسكان.فقد بلغ عـدد سكان دولة الامارات حوالى ٥٥٨ ألف نسمة عام ١٩٧٥، وزاد العـدد إلـى ٢،٤ مليون نسمة عام ١٩٩٥، ثم ارتفع إلى ٨،٢مليون تقريبا عام ٢٠١٠ (منهم حوالى ٧،٣ مليون نسمة من الوافدين)، مما يوضـح صـغر حجـم المكـون الـسكانى للمواطنين، حيث لا يزيد عددهم عن ٩٤٨ ألف نسمة فقط فى السنة نفسهايـشكلون ١١،٦% من جملة مجتمع الدولة (جدول: ٢).

جدول (٢): نمو وتضاعف سكان دولة الامارات العربية فى الفترة ١٩٧٥ -٢٠١٠.

السنة		عدد السكان (ألف نسمة)					معدل النمو % ١٩٧٥-٢٠١٠	عدد مرات التضاعف
		١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٥	٢٠١٠		
مواطنون	ذ	١٠٥	٢٠٢	٢٩٧	٤١٨	٤٧٩	٤،٣	٤،٦
	!	٩٦	١٩٤	٢٩٠	٤٠٨	٤٦٩	٤،٥	٤،٩
	جملة	٢٠٢	٣٩٦	٥٨٧	٨٢٥	٩٤٨	٤،٤	٤،٧
وافدون	ذ	٢٨١	٦٩٣	١٣١٠	٢٣٨٨	٥٦٨٣	٨،٦	٢٠،٢
	!	٧٥	٢٩٠	٥١٤	٨٩٣	١٦٣٣	٨،٨	٢١،٨
	جملة	٣٥٦	٩٨٩	١٨٢٤	٣٢٨١	٧٣١٦	٨،٦	٢٠،٦
جملة	ذ	٣٨٦	٨٩٦	١٦٠٧	٢٨٠٦	٦١٦٢	٧،٩	١٦،٠
	!	١٧١	٤٨٤	٨٠٤	١٣٠٠	٢١٠٢	٧،٢	١٢،٣
	جملة	٥٥٨	١٣٧٩	٢٤١١	٤١٠٦	٨٢٦٤	٧،٧	١٤،٨
% وافدون		٦٣,٨	٧١,٧	٧٥,٦	٧٩,٩	٨٨,٥	—	—

المصدر:المركز الوطنى للإحصاء، دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٢.

وقد تزايد حجم السكان فى دولة الامارات بمعدلات نمو سـنوى قياسـية وغير مسبوقة، حيث بلغ معدل النمو السنوى لجملة الـسكان فـى هـذه الفتـرة

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

(١٩٧٥-٢٠١٠) ٧،٧%، وبمعدل أعلى بلغ ٨،٦% لجملة السكان الوافدين فى الفترة نفسها. مما يعنى أن دولة الامارات العربية قد استقبلت أعداد كبيرة من المهاجرين (معظمهم من الآسيويين) فى هذه الفترة. فقدتضاعف حجم السكان الوافدين إلى دولة الإمارات فى الفترة ١٩٧٥-٢٠١٠ حوالى ٢٠،٦ مرة (شكل: ٤)، وفى المقابل تضاعف السكان المواطنين حوالى ٤،٧ مرة فقط (جدول: ٢)، ويتضح ذلك أكثر من خلال تزايد نسبة السكان الوافدين بدولة الامارات، حيث زادت نسبتهم من ٦٣،٨% من جملة السكان عام ١٩٧٥ إلى ٨٨،٥% عام ٢٠١٠. يمثل الآسيويين حوالى ٧٥،٠% من جملة العمالة الوافدة بدولة الإمارات العربية، منهم حوالى ٤٢،٥% من الهنود، بينما يمثل العرب جميعهم حوالى ١٣،٨ % من جملة العمالة الوافدة بدولة الامارات العربية.

شكل (٤): تضاعف سكان الإمارات (مواطنين ووافدين) ١٩٧٥-٢٠١٠.

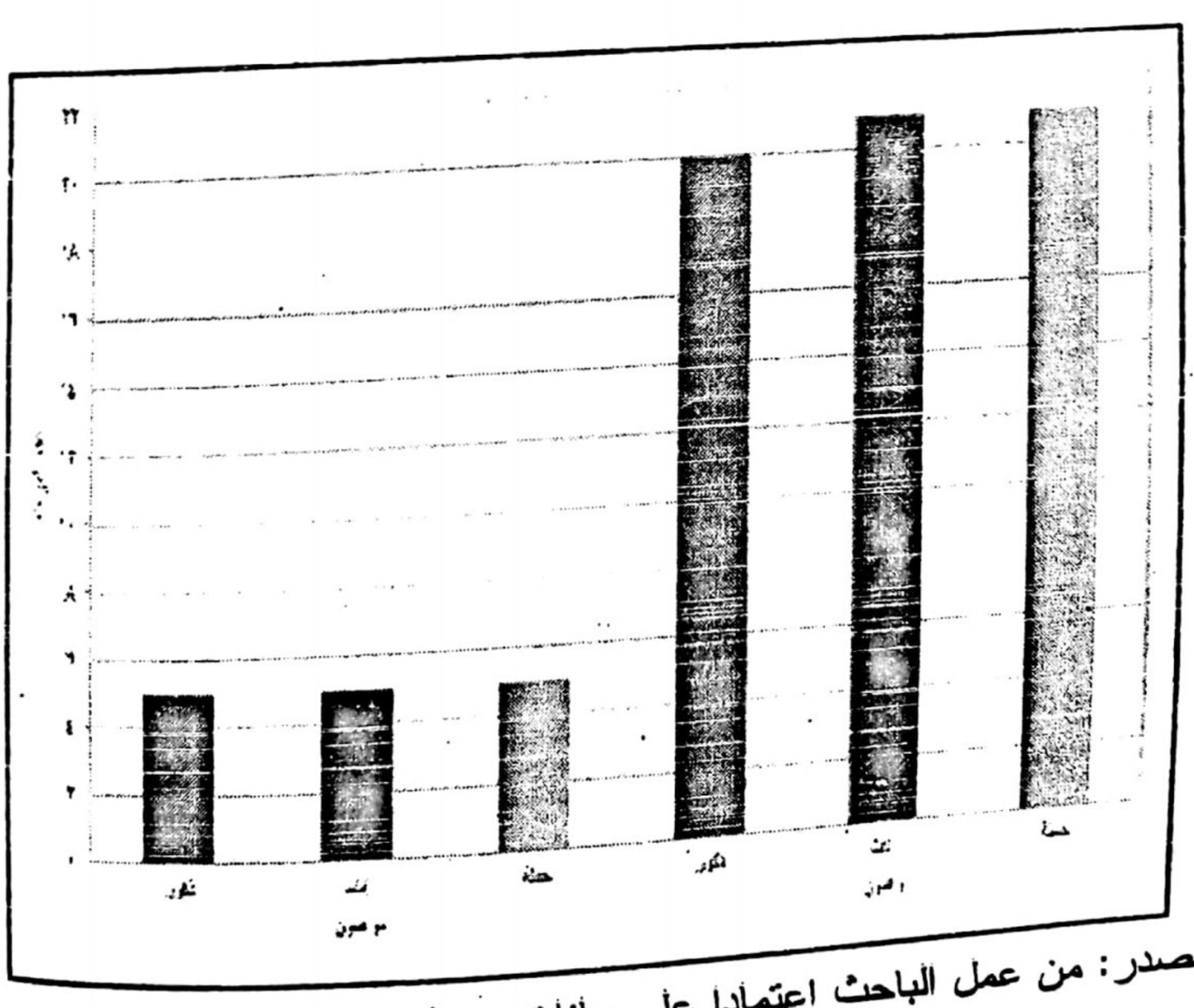

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على بيانات جدول: ٢.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

٢ -أسباب الخلل فى التركيبة السكانية الخليجية

تتعدد أسباب الخلل فى التركيبة السكانية الخليجية، ولكن تبدو حاجة دول مجلس التعاون للعمالة الوافدة بشكل مستمر كواحدة من أهم الأسباب، بالاضافة إلىكبر حجم العمالة الوافدة بدول مجلس التعاون الخليجى.

٢-١ حاجة دول مجلس التعاون الخليجى للعمالة:

شهدت مجتمعات مجلس التعاون الخليجيموجات هائلة من هجرة العمالة الأجنبية (بخاصة الآسيوية) إليها منذ منتصف السبعينيات عقب الطفرة النفطية التي أسهمت بشكل رئيسى في تمويل وتشييد البني التحتية والهياكل الاقتصادية والمشروعات التنموية، التي وفرت الآلاف من فرص العمل في دول مجلس التعاون الخليجى بمستويات متفاوتة.

وفي ظل صغر حجم قوة العمل الوطنية فى هذه الفترة فقد كانت دول مجلس التعاون الخليجى فى حاجة ماسة للعمالة الوافدة (وخاصة الآسيوية[1]) للعمل فى المشروعات التنموية المختلفة مثل:

- بناء الهياكل الأساسية للدول من وزارات وهيئات ومؤسسات حكومية وعامة.
- تشييد ورصف الطرق السريعة والداخلية وبناء الجسور الكبرى.
- بناء وتشييد الخدمات التعليمية من مدارس ومراكز محو الأميةوكليات وجامعات.
- إنشاء الخدمات الصحية من مراكز صحية ومستشفيات كبرى ومتخصصة.
- بناء وتشييد شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحى، والأسواق الكبرى .
- تشييدالمناطق الصناعية بمختلف أرجاء دول المجلس.
- العمل فى الأراضى الزراعية بعد هجرة المواطنين للعمل فى الأعمال الحضارية (غير الزراعية).
- العمل فى المنازل بعد انخراط المراة الخليجية فى العمل فى معظم دول المجلس.

وقد استلزم تنفيذ هذه المشروعات التنموية الكبرى (شكل: ٥)ضرورة جلب أيدي عاملة كثيرة متنوعة التخصصات والمهارات،بدأت عربية وغربية وغدت آسيوية

---

[1] سوف يوضح لاحقا أسباب تفضيل سوق العمل الخليجى العمالة الآسيوية على العمالة الوطنية والعربية.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

شبه خالصة، فقد تغير نمط المهاجرينعلى مر العقود الثلاثة الماضية، حيث حلت العمالة الآسيوية المهاجرة من جنوب وشرق آسيا محل العمالة العربية فى كثير من بلدان مجلس التعاون، حتى أنها أصبحت تشكل ما يصل إلى ٩٠% من جملة القوى العاملة الوافدة فى تلك الدول(Barria, 2008).

شكل (٥): بعض مظاهر التنمية البارزة فى دول مجلس التعاون الخليجى.

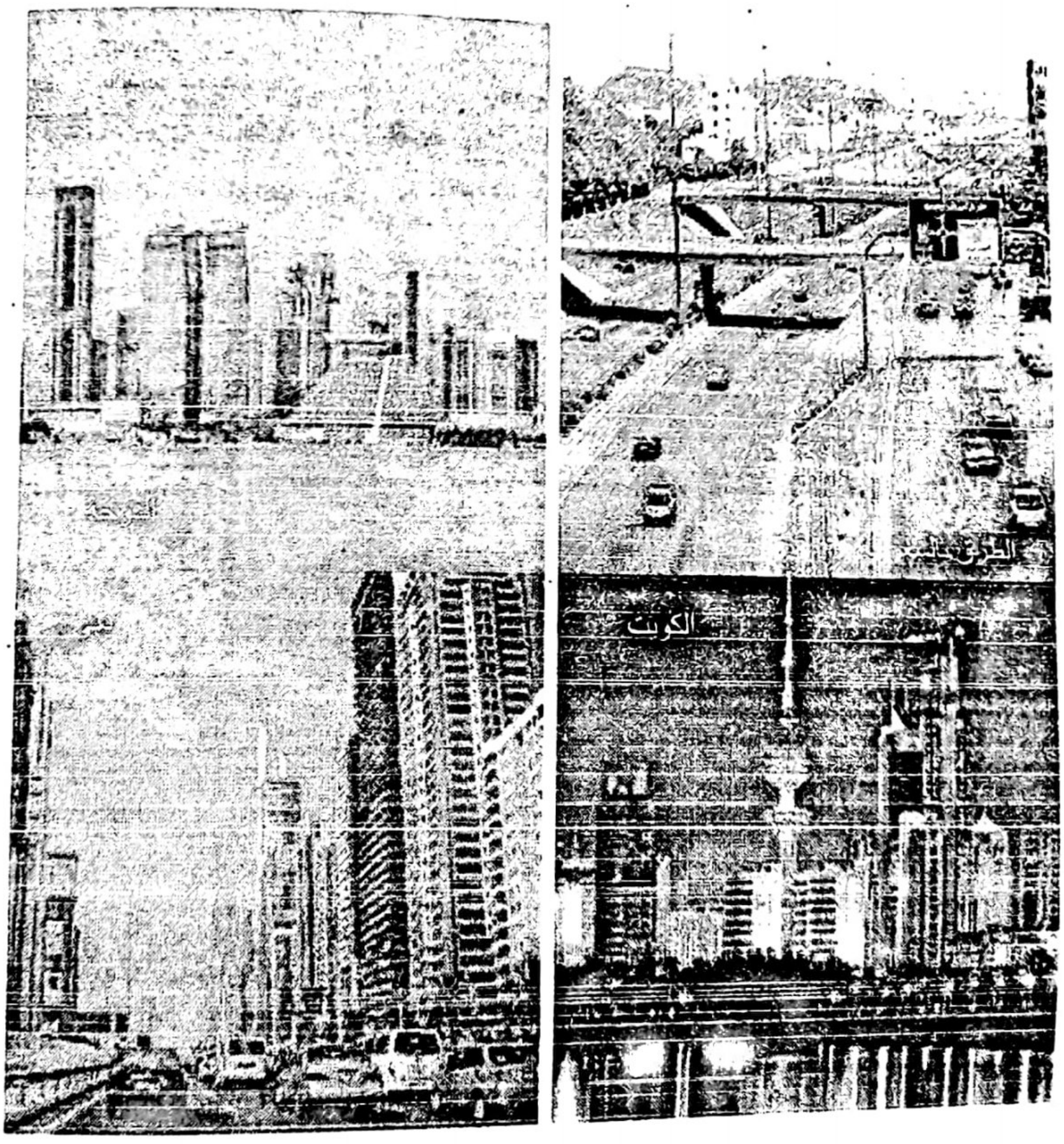

ويبدو أن دول مجلس التعاون كانت وما تزال فى حاجة إلى العمالة الوافدة (وخاصة الآسيوية) وذلك لسببين ضروريين هما:

أولاً: صغر حجم المكون السكاني لدول المجلس من المواطنين، فقد كان حجم سكان بعض الدول لا يتعدى ٢٥ ألف نسمة فى خمسينيات القرن الماضى، مما لا

Scanned with CamScanner
Scanned with CamScanner

يوفر القدر الكافى من القوى العاملة المطلوبة للعمل فى مثل هذه النوعية من المشروعات الكبرى.

ثانياً: قلة عدد السكان ذوى المهارات بين المواطنين فى دول المجلس حيث كانت عمليات التنمية والتحديث لا تزال فى خطواتها الأولى، بل إن بعضها كان يبحث فى بناء هياكل الدولة الرئيسة.

ولهذه الأسباب فقد بدت هجرات العمالة الوافدة في بدايتها "كضرورة لا بد منها"، حيث تدفقت أعداد كبيرة من العمالة الوافدة بخاصة الآسيوين إلى سوق العمل الخليجي مستفيدين من الوفرة الكبيرة في فرص العمل، ومتميزين على العمالة الوطنية والعربية بأجور رخيصة ومهارات أفضل، مما مكنهم من السيطرة على معظم القطاعات الإنشائية والإنتاجية والخدمية في سوق العمل الخليجي في الوقت الحالي. وجدير بالذكر أن تلك العمالة قد أسهمت بشكل كبير في إنشاء العديد من المشروعات التنموية بدول الخليج العربية.

٢-٢كبر حجم العمالة الوافدة بدول مجلس التعاون الخليجى:

تشير الإحصاءات الحكومية الخليجية إلى أن عدد الوافدين إلى دول مجلس التعاون بلغ أكثر من٢٠ مليون نسمة عام ٢٠١٠، وإن كانت التقديرات الدولية تشير إلى أعداد أكبر من ذلك بكثير. تستحوذ المملكة العربية السعودية على ٨،٤ مليون نسمة من جملة الوافدين، وحوالي ٧،٣ مليون بالإمارات العربية،وقرابة٢ مليون نسمة في الكويت وتتوزع الأعداد الباقية بين قطر وسلطنة عمان ومملكة البحرين كما هو مبين بالجدول رقم:٣.

بلغت نسبة الوافدين من جملة سكان دول مجلس التعاون حوالى ٤٦،١% عام ٢٠١٠، ولكن على مستوى الدول نجد أن هناك تفاوتا جغرافيا فى حجم ونسبة الوافدين من جملة سكان كل دولة. حيث نجد أن نسبة الوافدين تشكل ٨٨،٥ % من جملة سكان دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٠، ونحو ٨٦،٥ % في قطر (عام ٢٠٠٩)، وحوالي ٦٤،٤% بالكويت عام ٢٠١١، وكذلك ٥٤،٠% من

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

جملة سكان البحرين فى ٢٠١٠، وتقل عن ذلك في بقية الدول لتصل إلـــى ٢٩،٤ % من جملة سكان سلطنة عمان (شكل:٦).

جدول (٣): سكان دول مجلس التعاون الخليجي بين المواطنين والوافدين ٢٠١٠.

الدولة	السنة	مواطنون		وافدون	
		نسمة	%	نسمة	%
سلطنة عمان	٢٠١٠	١٩٥٧٣٣٦	٧٠،٦	٨١٦١٤٣	٢٩،٤
المملكة العربية السعودية	٢٠١٠	١٨٧٠٧٥٧٦	٦٨،٩	٨٤٢٩٤٠١	٣١،١
مملكة البحرين	٢٠١٠	٥٦٨٣٩٩	٤٦،٠	٦٦٦١٧٢	٥٤،٠
دولة الكويت	٢٠١١	١٠٨٩٩٦٩	٣٥،٦	١٩٧٥٨٨١	٦٤،٤
دولة قطر	٢٠٠٩	–	١٣،٥	–	٨٦،٥
دولة الإمارات العربية المتحدة	٢٠١١	٩٤٨٠٠٠	١١،٥	٧٣١٦٠٠٠	٨٨،٥
جمـــــلة	--	٢٣٥٥٥٣٩١	٦١،٩	٢٠١٤٥٦٩٢	٤٦،١

ملاحظة: الدول مرتبة تصاعديا حسب نسبة الوافدين.

المصدر:
- وزارة الاقتصاد الوطنى، سلطنة عمان، ٢٠١١، ص: ١١٢.
- مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات، المملكة العربيـــة الـــسعودية، ٢٠١٢.
- المركز الوطنى للإحصاء، دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٢ .
- تعداد السكان العام للبحرين ٢٠١٠، مملكة البحرين.
- الادارة العامة للإحصاء، دولة الكويت، نتائج تعداد ٢٠١١.
- بيانات دولة قطر تعود لعام ٢٠٠٩ من: U N, 2010, International Migration. حيث لا تصدر قطر بيانات تفصيلة عن القطريين وغيـــر القطريين منذ فترة، مع العلم أن تعداد سكان قطر لعام ٢٠١٠ قد بلـــغ ١٦٩٩٤٣٥ نسمة حسب مركز الإحصاء القطرى.

Scanned with CamScanner
Scanned with CamScanner

شكل (٦): التوزيع النسبي لسكان دول مجلس التعاون الخليجى (مواطنين ووافدين) ٢٠١٠.

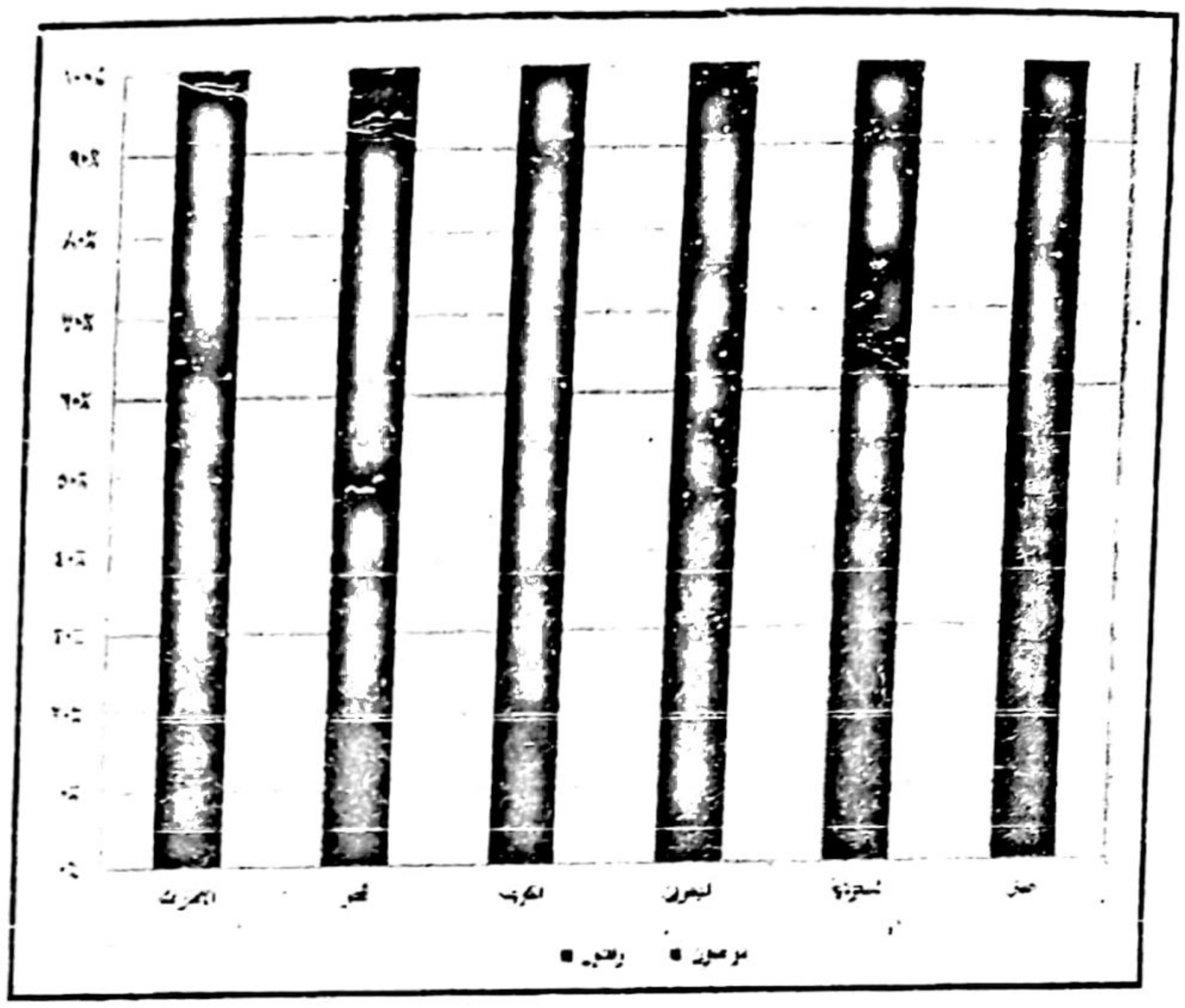

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على بيانات جدول: ٣.

يشكلا لآسيويون الغالبية العظمى من الوافدين بدول مجلس التعاون الخليجي، بل أنهم يشكلون أكثر من ٩٠% من القوى العاملة فى معظم الدول الخليج العربية(Barria, 2008).ويؤدى ذلك إلى خلل ديموجرافي كبير في بنية سكان كثير من دول الخليج العربية، مما سوف يؤثر بطرق ومستويات متفاوتة على أمن هذه الدول (كما سيأتي فيما بعد). حيث لم يحدث أن كوّن الوافدون الغالبية في كل من جملة السكان وقوة العمل في أية دولة كما هو حال معظم دول مجلس التعاون الخليجي. وحسب بيانات منظمة العمل العربية لعام ٢٠٠٨ تقدر نسبة الآسيويين بحوالى ٧١،١% من جملة الوافدين بدول الخليج العربية ولا تزيد نسبة العمالة العربية الوافدة عن ٢٢،٨%، ويذكر البعض العمالة الآسيوية بالمنطقة قد تضاعفت حوالي ٢٢ مرة في خلال ٢٥ عاماً(الدوسري، ٢٠٠٦، ص:٤).

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

فعلى سبيل المثال فى سلطنة عمان (التى يوجد بها أقل نسبة من الوافدين بين الدول الخليجية) نجد أن نسبة العمالة الآسيوية فى تزايد مستمر عكس العمالة العربية التى تتناقص نسبتها بإستمرار. فقد بلغت نسبة العمالة الآسيوية ٨٥،١% من جملة الوافدين بسلطنة عمان عام ١٩٩٣، ثم ارتفعت إلى ٨٨،٤% من جملة الوافدين حسب تعداد ٢٠١٠، بينما لا تزيد نسبة العمالة العربية فى عمان عن ٨،٥% منهم ٣،٧% من المصريين(وزارة الاقتصاد الوطنى، ٢٠١١).

وتشير التوقعات إلى أن معدلات نمو العمالة الوافدة (خاصة الآسيوية) ستكون أكبر من معدلات نمو السكان الأصليين، فقد تبين أن معدل النمو السنوى للسكان الوافدين فى سلطنة عمان (أقل الدول) فى الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠ قد بلغ ٥،٤%، فى مقابل ١،٣% للسكان العمانيين فى الفترة نفسها.كما يبدو أن الطلب الخليجي على العمالة الأجنبية سيظل كبيراً، حيث تسيطر العمالةالآسيوية على القطاعات الإنتاجية والخدمية في هذه الدول، ولعل ذلك يرجع إلى تفضيل سوق العمل الخليجى للعمالة الوافدة الآسيوية على العمالة والوطنية والعربية أيضا لأسباب عديدة.

٢-٢- ١ أسباب تفضيل دول الخليج العربية للعمالة الآسيوية على العمالة العربية:

توجدعدة أسباب أدت إلى تفوق العمالة الآسيوية على العمالة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي،يرجعبعضها إلى الآسيويين أنفسهم، والعرب، وبعضها الأخر هى عوامل مشتركة وعالمية مثل:

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

أولاً: عوامل آسيوية النشأة

- مهارات العامل الآسيوي: بعضهم منيجيد أكثر لغة أجنبية، ونسبة كبيـــرة منهم لديه مقدرة على التعامل مع أجهزةالحاسب الآلى. كما أنهـــم أكثـــر طاعة وأكثر تحملاً لظروف العمل (حتى الـــصعبة منهـــا) وتقـــبلا لأداء الأعمـــال الخدميـــة المتنوعـــة(Al-Harthy, 2000, p. 41). كمـــا أن للعمالةالآسيوية قدرة على القيام بأكثر من عمل داخل المؤسسات أو حتى في العمل الحر (فمنهم من يعمل سباكا ونجارا وأكثر من ذلك).
- أجور العمالة الآسيوية بصفة عامة رخيصة بالمقارنة بالعمالة الوطنية أو العربية. حيث كثرة عوامل الطرد في الدول الآسيوية والقـــوة الـــشرائية لعملاتهم المحلية جعلتهم يقبلون أجوراً منخفضة بالمقارنة بالعمالة الوطنية أو العربية، مما يجعلهم الأكثر طلبـــاً مـــن جانـــب أصـــحاب الأعمـــال والمشروعات.

ثانيا: عوامل مشتركة

- تمثل آليات استقدام العمالة الآسيوية بدول مجلس التعاون الخليجيمـــصدرا هاما لزيادة أعداد الوافدين الآسيويين، حيث تُركت عملية استقدام العمالـــة من الدول الآسيوية في مختلف المهن بصفة عامة وفى المهـــن المنزليـــة والشخصية بصفة خاصة إلى القطاع الخاص الذي ينطلق من آليات السوق مثل: الأجر المنخفض وسرعة استقدام العمال. وفى الوقت نفسه نجـــد أن الدول الآسيوية توجد بها وكالات لتشغيل العمالـــة فـــى الخـــارج مثـــل: الوكالات المرسلة للعمالة في الهنـــد وباكـــستان والفلبـــين وبـــنجلاديش وسريلانكا حكومية كانت أو خاصة، وقد ساعد ذلك على تـــسهيل ســـفر آلاف العمال الآسيويين إلى دول الخليج.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

- العلاقات التاريخية بين بعض الدول الآسيوية ودول مجلس التعاون الخليجي مثل العلاقات الهندية-العُمانية (Al-Harthy, 2000, p: 41)، والعلاقات الخليجية مع الدول الآسيوية الإسلامية.

ثالثاً: عوامل عالمية

- العولمة Globalization والشركات العالمية: توجد في دول مجلس التعاون الخليجي شركات عالمية عدة تعمل في مجالات متعددة منها الإنتاجية وكذلك الخدمية، مما أدى إلى جلب أعداد كبيرة من العمالة غير العربية إلى المنطقة. وقد استقدمت شركات المقاولات الآسيوية عشرات الآلاف من عمالها الآسيويين لتنفيذ بعض المشروعات الإنشائية الكبيرة في دول مجلس التعاون الخليجي. وكذلك الطبيعة الدولية لإدارة كثير المؤسسات الفندقية العالمية وأيضاً كثير من المؤسسات الصناعية بالمنطقة.

رابعاً: عوامل عربية النشأة

- سياسات إعداد العمالة وتسويقها في الدول العربية (غير دول مجلس التعاون الخليجي)، حيث لا توجد سياسات واضحة لدى هذه الدول على الرغم من وجود مؤسسات حكومية مثل الوزارات التي تسمى بالقوى العاملة أو العمل، وذلك في مواجهة المد الآسيوي. كما يوجد قصور في نظم التدريب في أغلب دول المنطقة العربية مما جعلها غير قادرة على توفير عمالة مؤهلة ومدربة تتوافق مع متطلبات الطفرة التكنولوجية التي يعيشها العالم حالياً.
- الأوضاع السياسية في المنطقة: مثل الأزمة العراقية الكويتية في بداية التسعينيات الماضية، حيث حلت كثير من العمالة الآسيوية محل العمالة العربية في بعض بلدان دول مجلس التعاون الخليجي مثل الكويت وغيرها.
- تفضيل العمالة الوطنيةالعمل في القطاع الحكومي على العمل في القطاع الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بسبب ارتفاع الأجور والأمان

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

الوظيفي في القطاع الحكومى، وانخفاض الأجور وعدم الاستقرار، والنظرة الاجتماعية المتدنية للمهن الحرفية في القطاع الخاص.

- تردد أصحاب الأعمالفي القطاع الخاص بدول المجلس في توظيف العمالة الوطنية وتفضيل العمالة الآسيوية عليها لرخص أجورها وقدرتها على العمل لعدد ساعات أكثر (هنداوى، ابريل ٢٠٠٨).

٣ - مظاهر الخلل السكانى بدول مجلس التعاون الخليجى.

لعل كبر الحجم السكاني للعمالة الوافدة بصفة عامة والآسيوية بصفة خاصة وانتشارها في كل دول الخليج العربية كان له دور كبير في الخلل الذي أصاب بنية السكان وتركيبهم في المجتمع الخليجي. حيث تجلت مظاهر الخلل في تقلص حجم السكان المواطنين بالنسبة للوافدين، وكذلك اضطراب نسبة النوع في كل المجتمعات الخليجية، وأيضاً خلل في التركيب العمرى للسكان، وفى ميزان القوى العاملة (هنداوى، أغسطس ٢٠٠٨، ص: ١٩) لصالح العمالة الوافدة.

٣-١ الخلل الحجمي

ويقصد به تقلص حجم السكان المواطنين بالنسبة لحجم السكان الوافدين (العمالة الوافدة)؛ حيث تختلف دول الخليج العربية في حجم معاناتها من الخلل في حجم سكانها المواطنين بالنسبة للسكان الوافدين، وذلك وفق عدة متغيرات منها: حجم السكان المواطنين، حجم وكم المشروعات التنموية، مدى اندماج العمالة الوطنية في قطاعات العمل في كل دولة.

يفوق حجم السكان الوافدين حجم السكان المواطنين فى جميع دول مجلس التعاون الخيجى (عدا عمان والسعودية فقط) (جدول: ٤).

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

جدول (٤): الخلل في حجم السكان في مجلس التعاون الخليجى ٢٠١٠.

الدولة	مواطنون %	وافدون %	الفرق (+ / -) %
عُمان	٧٠،٦	٢٩،٤	+ ٤١،٦
السعودية	٦٨،٩	٣١،١	+ ٣٧،٨
البحرين	٤٦،٠	٥٤،٠	- ٨،٠
الكويت	٣٥،٦	٦٤،٤	- ٢٨،٨
قطر	١٣،٥	٨٦،٥	- ٧٢،٥
الإمارات	١١،٥	٨٨،٥	- ٧٧،٠
جملة	٦١،٩	٤٦،١	+ ١٥،٨

ملاحظة:
- الدول مرتبة حسب نسبة السكان المواطنين.
- الفرق (الخلل) = الفرق بين نسبة السكان المواطنين ونسبة السكان الوافدين والإشارة السالبة تدل على زيادة السكان الوافدين مقابل السكان المواطنين.

المصدر: من حساب الباحث من بيانات جدول: ٣.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

وتتصدر دولة الإمارات العربية دول الخليج من حيث تقلص حجم سكانها المواطنين (١١،٥%) لصالح السكان الوافدين (٨٨،٥ %) فى عام ٢٠١٠، حتى أصبح الفرق بين نسبة المواطنين والوافدين نحو – ٦٠،٠ % لصالح الوافدين (شكل رقم: ٧). ولا يختلف الأمر كثيرا في دولة قطر حيث يصل الفرق النسبى إلى –٧٢،٥% لصالح السكان الوافدين (عام ٢٠٠٩)، وإلى – ٢٨،٨% في دولة الكويت. غير أن البعض يرى أن هذه النسب أقل من الواقع حيث لا تزيد نسبة السكان المواطنين بالإمارات العربية عن ١٠ % فقط (يمثلون نصف عدد أفراد الجالية الهندية بها) وفى الكويت ٣٣ % من جملة السكان (الكوارى، ٢٠٠٨)، وهذا يعني أن سكان هذه الدول قد أصبحوا أقلية في بلادهم.

شكل (٧): الفرق النسبي بين المواطنين والوافدين في دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٠.

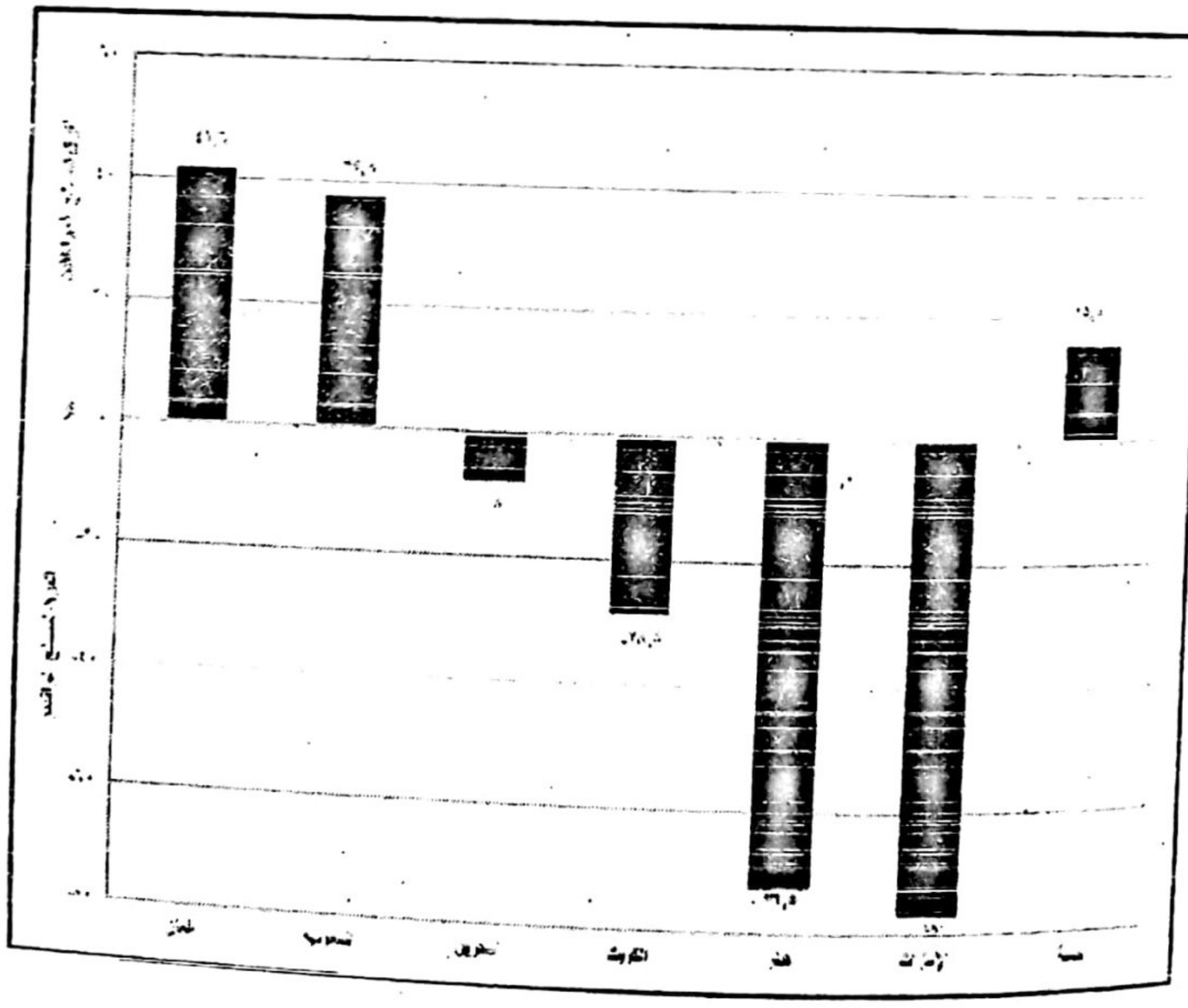

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول:٤.

٣-١-١ حالة السكان الكويتيين بالكويت ١٩٥٧ – ٢٠١١:

لعبت الهجرة الوافدة دورا مهما فى تشكيل معدل النمو السكانى لسكان دولة الكويت، الذى أعتبر من أعلى المعدلات فى العالم (Alzaher et al., 2009, p. 82)،حيث بلغ حوالى ٧،٩% سنويا فى الفترة ١٩٥٠-١٩٧٠،وقد أدى ذلك إلىتناقص نسبة السكان الكويتيين بشكل مستمر.فقد تناقصت نسبة السكان الكويتيين من ٥٥،٠% من جملة سكان دولة الكويت عام ١٩٥٧ إلى ٥٠،٠% عام ١٩٦١، ثم تراجعت إلى ٢٧،٠% ١٩٩٠. ويرجع ذلك إلى الاستفادة من عائدات النفط فى تنفيذ خطط التنمية وبناء شبكات المرافق والبنية التحتية وإنشاء الخدمات بجميع أنواعها، الأمر الذى إلى تدفق الألاف من العمالة الوافدة إلى الكويت لسد احتياجات سوق العمل من العمالة. وقد ترتب على ذلك استمرار انخفاض نسبة السكان الكويتيين مقابل ارتفاع نسبة السكان الوافدين (بدوى، ٢٠٠٩، ص: ٩٩) التى ارتفعت من ٤٥،٠% من جملة سكان دولة الكويت عام ١٩٥٧ إلى٧٣،٠% عام ١٩٩٠ (جدول: ٥).

جدول (٥): تناقص السكان الكويتيين بالكويت فى الفترة(١٩٥٧ – ٢٠١١).

السنة	% كويتيون	% وافدون
١٩٥٧	٥٥،٠	٤٥،٠
١٩٦١	٥٠،٠	٥٠،٠
١٩٨٠	٤٢،٠	٥٨،٠
١٩٨٥	٤٠،٠	٦٠،٠
١٩٩٠	٢٧،٠	٧٣،٠
١٩٩٥	٤٢،٠	٥٨،٠
٢٠٠٠	٣٨،٠	٦٢،٠
٢٠٠٥	٣٣،٠	٦٧،٠
٢٠١١	٣٥،٦	٦٤،٤

المصدر:
- بدوى، ٢٠٠٩، ص ص: ٩٨-١٠٣.
- الادارة العامة للإحصاء، دولة الكويت، نتائج تعداد ٢٠١١.

Scanned with CamScanner
Scanned with CamScanner

ولكن وبعد أن حدث الغزو العراقى للكويت عادت معظم العمالة الوافدة إلى أوطانها، وقد أثر ذلك على التوزيع النسبى للسكان بالكويت، حيث إرتفعت نسبة الكويتيين إلى ٤٢،٠% من جملة السكان عام ١٩٩٥ مقابل ٥٨،٠% للوافدين(شكل: ٨). ويرجع ذلك إلى عدم عودة كثير من السكان الوافدين إلى الكويت مرة أخرى بعد التحرير، بخاصة أكبر جالية كانت موجودة قبل الغزو وهى الجالية الفلسطينية التى لم يسمح لها بالعودة مرة أخرى للكويت لدواعى سياسية وأمنية، كما لم يسمح للجالية العراقية بالعودة للسبب نفسه (بدوى، ٢٠٠٩، ص ص: ١٠٠-١٠١).

غير أن الأمر لم يستمر طويلا وسرعان ما عاد تدفق العمالة الوافدة على الكويت مرة أخرى (وخاصة الآسيوية)، بسبب الحاجة إلى إزالة آثار التدمير الذى خلفه الغزو العراقى، بالإضافة استكمال مراحل التنمية فى القطاعات المختلفة. وقد أدى ذلك إلى تناقص السكان الكويتيين مرة أخرى إلى ٣٥،٦% عام ٢٠١١ فى مقابل ٦٤،٤% للوافدين فى العام نفسه (شكل: ٨)، أى ان السكان الكويتيين أصبحوا أقلية فى بلدهم.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

شكل (٨): توزيع سكان الكويت بين الكويتين والوافدين ١٩٧٥-٢٠١١.

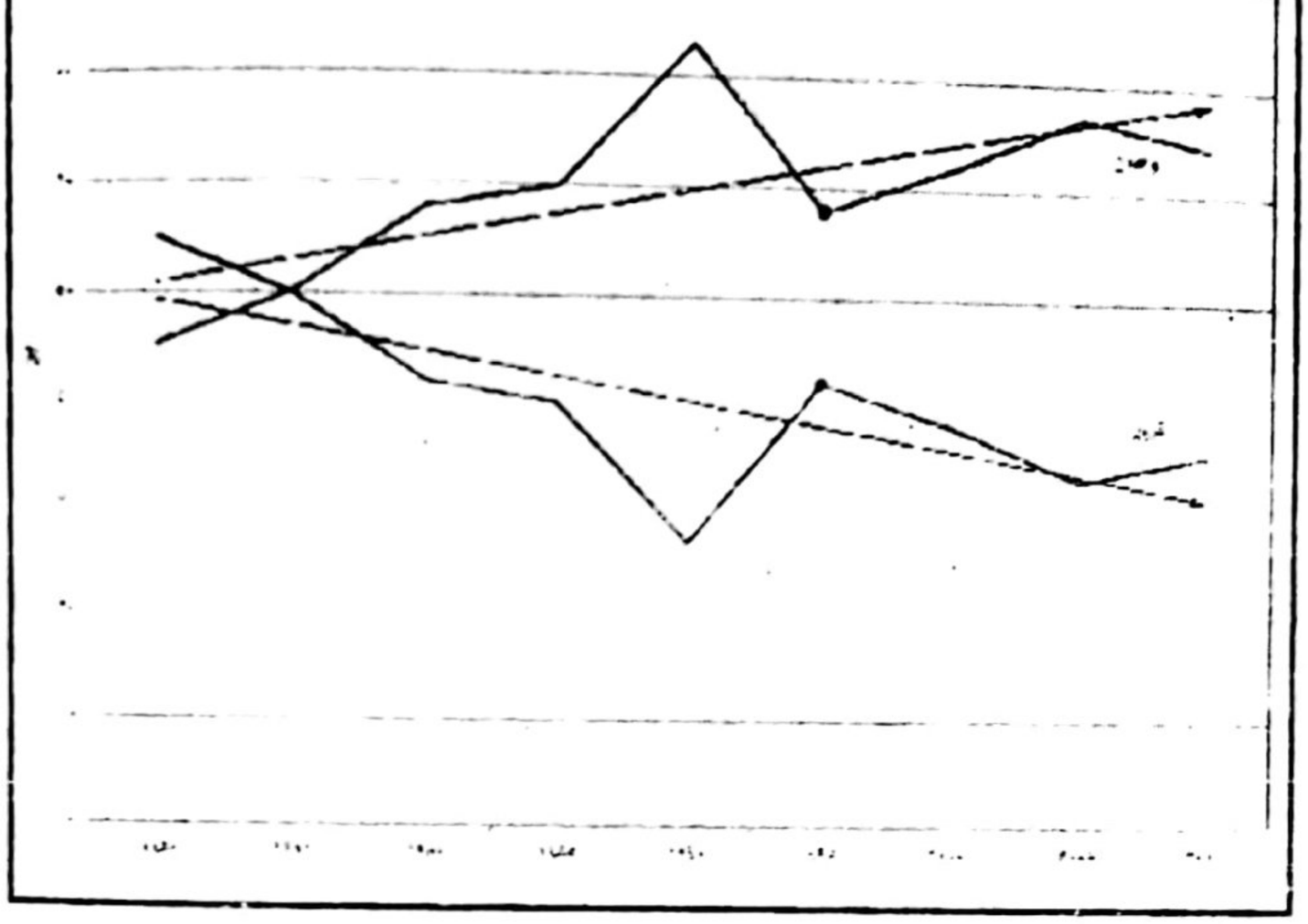

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول:٥.

٣-٢ الخلل فى النوع والعمر

يعد التركيب السكاني Population Structureأهـم أدوات المخططـين وصانعي القرار في مجالات عديدة منها: التعليميـة، والـصحية، والاجتماعيـة، والاقتصادية. حيث تمثل أحجام فئات العمر الرئيـسة أهميـة كبيـرة لواضـعى السياسات التعليمية والصحية، كما تعتبر الخصائص التعليمية والعملية ذات أهميـة كبيرة لمخططى القوى العاملة، فيما تؤشر الحالة التعليمية للإناث بـصفة خاصـة على نمط الخصوبة فى المجتمع وأثره على معدل النمو السنوى للسكان. وتعكـس أنماط التركيب السكاني المختلفة مثل التركيب النوعي، والعمـرى، والاقتـصادي (السكان حسب النشاط) وغيره، مدى الاسـتقرار الـديموجرافى (الـسكاني) فـي المجتمع.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

٣-٢-١ الخلل النوعي

نتيجة لنوعية تيارات الهجرة المتدفقة إلى دول الخليج العربية والتي معظمها من الذكور فقد أدى ذلك إلى زيادة أعداد الذكور عن أعداد الإناث في كل دول الخليج العربية، مما أدي إلى اختلال نسبة النوع (هنداوى، أغسطس ٢٠٠٨، ص ص: ١٩-٢٠) كما يتضح من الجدول رقم: ٦.

ترتفع نسبة النوع عن المعدلات الطبيعية في كل دول الخليج العربية، وهو أمر طبيعي فى المجتمعات المستقبلة للمهاجرين. ولكن لوحظ أن متوسط عدد الذكور يرتفع بشكل غير مسبوق فى كل من قطر (٣٣٨،٧ذكر/ ١٠٠ أنثى)والإمارات (٢٩٣،١)، مما يعني أن الرجال أكثر من ثلاثة أضعافالنساء فىقطر، وقرابة ثلاثة أضعاف في الإمارات، وهذه ظاهرة سكانية نادرة. وتتراوح نسبة النوع فى بقية دول الخليج بين ١٦٤،٨ذكر/ ١٠٠ أنثى فى البحرين و١٣٢،٤ فى السعودية (شكل: ٩).

جدول (٦): الخلل في نسبة النوع بدول مجلس التعاون الخليجي (ذكر/ ١٠٠ أنثى) ٢٠١٠.

الدولة	نسبة النوع (ذكر / ١٠٠ أنثى
قطر	٣٣٨،٧
الإمارات	٢٩٣،١
البحرين	١٦٤،٨
الكويت	١٤٦،١
عُمان	١٣٦،٠
السعودية	١٣٢،٤

ملاحظة: نسبة النوع الطبيعية (المثالية) هى التي تقترب من ١٠٠ ذكر لكل ١٠٠ أنثى.

المصدر:
- وزارة الاقتصاد الوطنى، سلطنة عمان، ٢٠١١، ص: ٦٦.
- مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢.
- المركز الوطنى للإحصاء، دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٢ .
- تعداد السكان العام للبحرين ٢٠١٠، مملكة البحرين.
- جهاز الأحصاء، تعداد ٢٠١٠، دولة قطر.
- نسبة النوع لدولة الكويت من: الخريف، ٢٠١٢.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

ويؤثر هذا الخلل النوعي في الكثير من النواحي الاجتماعية والأمنية في هذه الدول. وربما يكون الأمر أقل حدة في كل من عمان والسعودية، ويرجح أن انخفاض نسبة النوع في السعودية يرجع إلى اعتمادها على نسبة أكبر من العمالة العربية (بالمقارنة ببقية دول الخليج وليس على العمالة الآسيوية) والتي في معظمها ما تأتي مع أسرها مما يقلل من حدة الخلل النوعي بها.

شكل (٩): نسبة النوع بدول مجلس التعاون الخليجى(ذكر/ ١٠٠ أنثى) ٢٠١٠.

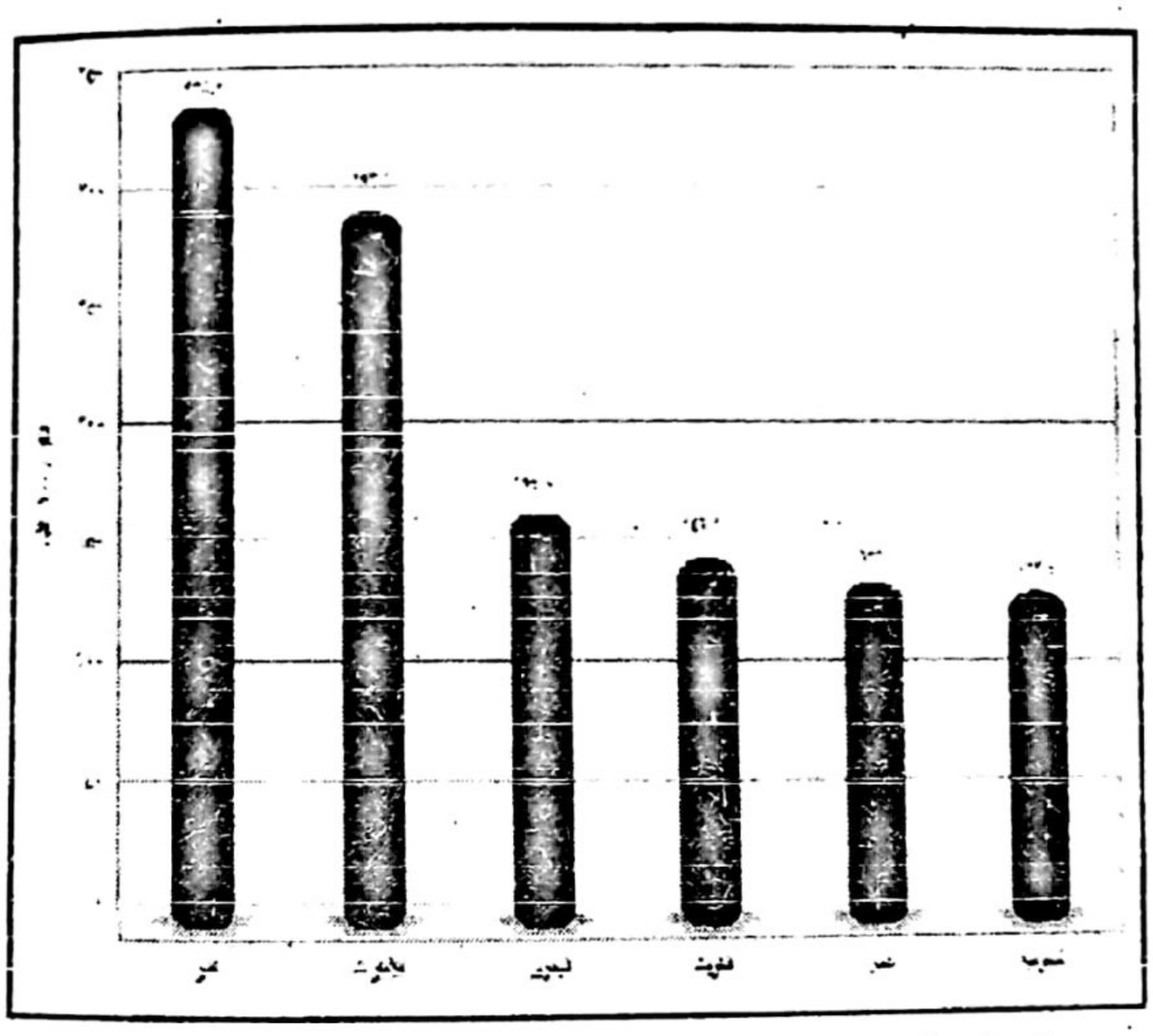

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا بيانات جدول: ٥.

٣-٢-٢ الخلل العمري- النوعى

مع وجود أكثر من ٢٠ مليون وافد في المجتمعات الخليجية معظمهم من الآسيويين الذكور في متوسط العمر (فئة الشباب) يحدث ذلك خللا في التركيب العمري لهذه المجتمعات؛ حيث يزيد عدد السكان في فئات عمرية معينة وهى فئات الشباب عن المعدلات الطبيعية، وكما ترتفع نسبة الذكور في هذه الفئات، وهذا ناتج عن تيارات الهجرة المستمرة إلي المجتمع الخليجي.

ويتضح الخللفي الهرم السكاني لدول الخليج كافة، مع وجود بعض التفاوت بينها حسب أعداد الوافدين إلى كل دولة.وبدراسة الهرم السكانى لأقل

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

الدول تأثرا بهذه الظاهرة وهى سلطنة عمان نجد وبوضوح أثر الهجرة الوافدة على شكل الهرم السكانى (٢٠١٠) (شكل: ١٠)، حيث يلاحظ زيادة كبيرة فى فئات الشباب وخاصة الذكور.

شكل (١٠): الهرم السكاني لسلطنة عمان عام ٢٠١٠.

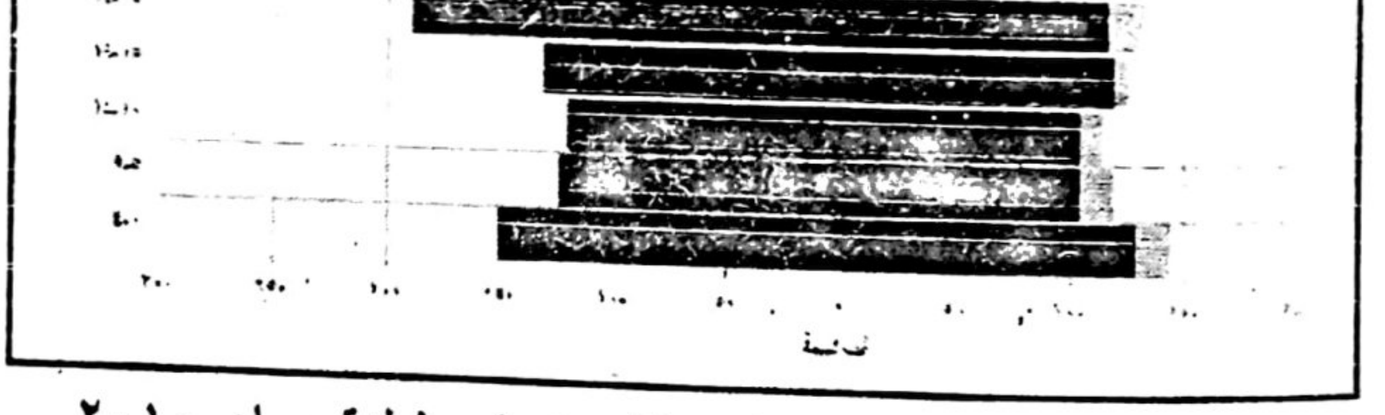

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على بيانات تعداد سلطنة عمان ٢٠١٠.

ويزداد الخلل العمرى – النوعى وضوحا مع دراسة الهرم السكاني لدول قطر عام ٢٠٠٩ (شكل: ١١)، حيث يلاحظ شكلا نادرا للهرم السكانى بوجود تطرف كبير في زيادة أعداد السكان في فئات العمر الوسطى (٢٥ –٥٠ سنة) وبصفة خاصة في نوع الذكور، وهو تأثير مباشر للأعداد الهائلة من المهاجرين إلى دول قطر للاستفادة من عناصر الجذب التى توفرها البيئة الاقتصادية والخدمية فى قطر. ولكن يؤثر ذلك على معدلات تشغيل وتوظيف السكان المواطنين، حيث المنافسة القوية بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة والتى غالبا ما تكون فى صالح العمالة الآسيوية. ويقدرالوافدون الآسيويون فى قطربحوالى

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

٦٠% من جملة السكان عام ٢٠١٢، فىحين أن القطريين والعرب الوافـدين لا تزيد نسبتهم عن ٤٠% من جملة السكان فى السنة نفسها(C I A, 2012).

شكل (١١): الهرم السكاني لدولة قطر ٢٠٠٩.

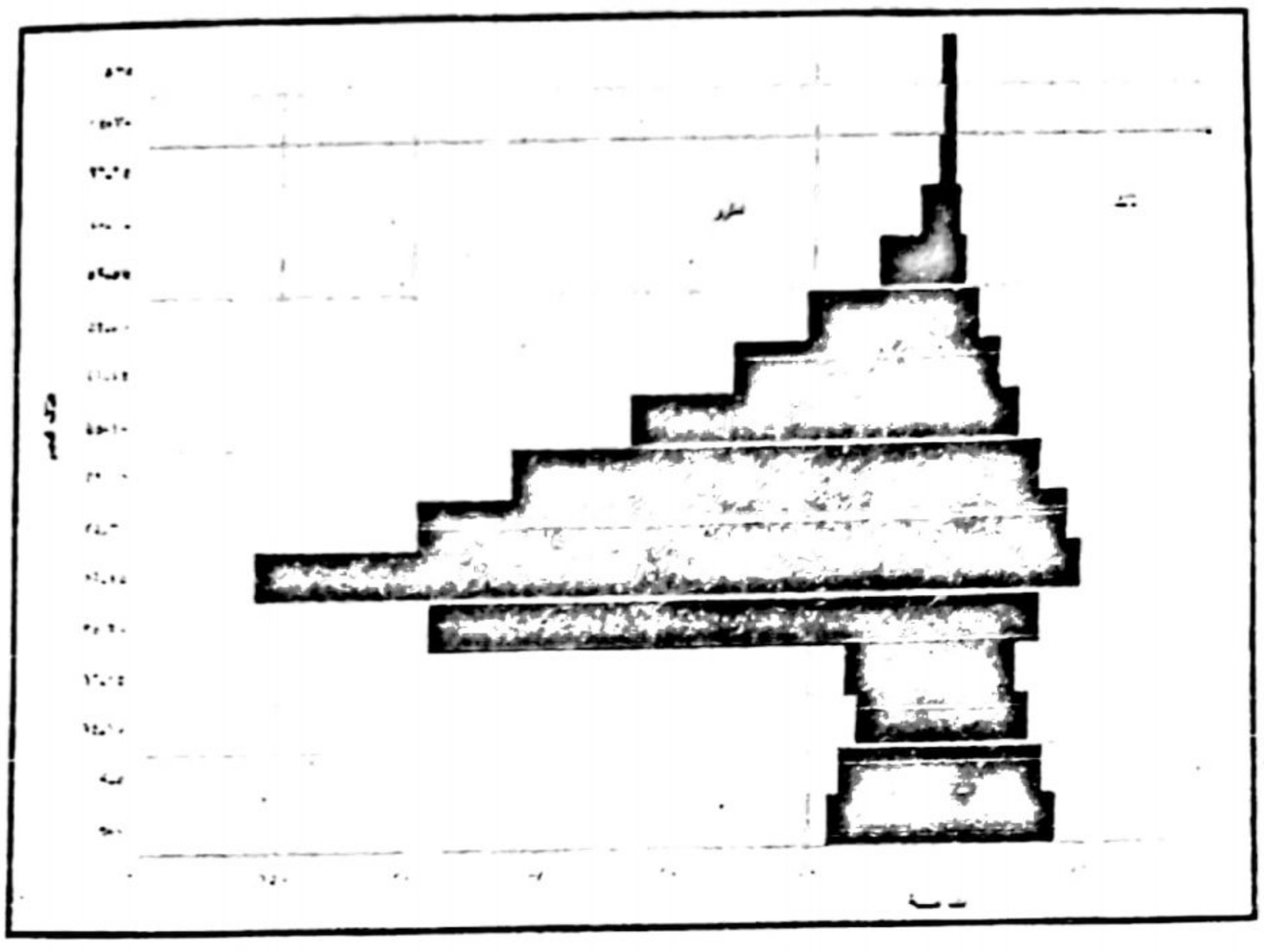

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠١١.

ويرجع ذلك الخلل إلى نوعية الهجرة فغالبية المهاجرين من الذكور وإلى إنتقائيتها حيث تنتقي الهجرة السكان في فئات سـن معينـة (الـشباب فـي سـن العمل).ويؤثر ذلك في المجتمعات الخليجية في كثير مـن الجوانـب الاجتماعيـة والأمنية والاقتصادية وخاصة البطالة، حيث تزيد من أعداد الباحثين عن العمـل بين المواطنين.

٤-٢ الخلل في القوي العاملة بدول مجلس التعاون الخليجى

يقصد بالخلل في القوى العاملة أن يختل ميزان القوى العاملـة لـصالح العمالة الوافدة على حساب العمالة الوطنية. حيث تشير البيانات الرسمية إلـى أن نسبة مشاركة العمالة الوطنية في القوى العاملة أقل ٣٠ % في جميع دول مجلس التعاون الخليجي (عدا السعودية ٤٧،١%) (جـدول: ٧)، وفـى المقابـل تزيـد

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

مشاركة العمالة الوافدة في القوى العمالة عن ٥٠ % في جميع دول المجلس (شكل: ١٢). حيث تشترك أسواق العمل الخليجية في تشغيل نسبة كبيرة من العمالة الأسيوية الوافدة وذلك لتميزها وانخفاض أجورها (كما سبق توضيحه).

جدول (٧): التوزيع النسبي للمشتغلين بالحكومة والقطاع الخاص بدول الخليج ٢٠٠٩.

الدولة	% مواطنون	% وافدون
الإمارات	٧،١	٩٢،٩
الكويت	١٥،٩	٨٤،١
عُمان	٢٤،٧	٧٥،٣
قطر	٥،٦	٩٤،٤
البحرين	٢٥،١	٧٤،٩
السعودية	٤٧،١	٥٢،٩

ملاحظة: بيانات دولة الكويتلعام ٢٠٠٨.

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، ٢٠١١.

وترتفع نسبة مشاركة العمالة الوافدة في كل من الإمارات والكويت (حسب البيانات الرسمية) بشكل نادر(أو بمعنى أخر بشكل مخيف)، حيث تصل إلى أكثر من ٩٢ % من جملة القوى العاملة في هاتين الدولتين.غير أن بعض التقارير غير الرسمية تشير أن نسب مشاركة الوافدين فى القوى العاملة فى كل من الإمارات وقطر والكويت أعلى مما توضحه البيانات الرسمية، أما بقية دول المجلس مثل عمان والبحرين فهي ليست بمأمن من هذا الوضع.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

شكل (١٢): توزيع القوى العاملة بدول مجلس التعاون بين المواطنين والوافدين عام ٢٠١٠ (%).

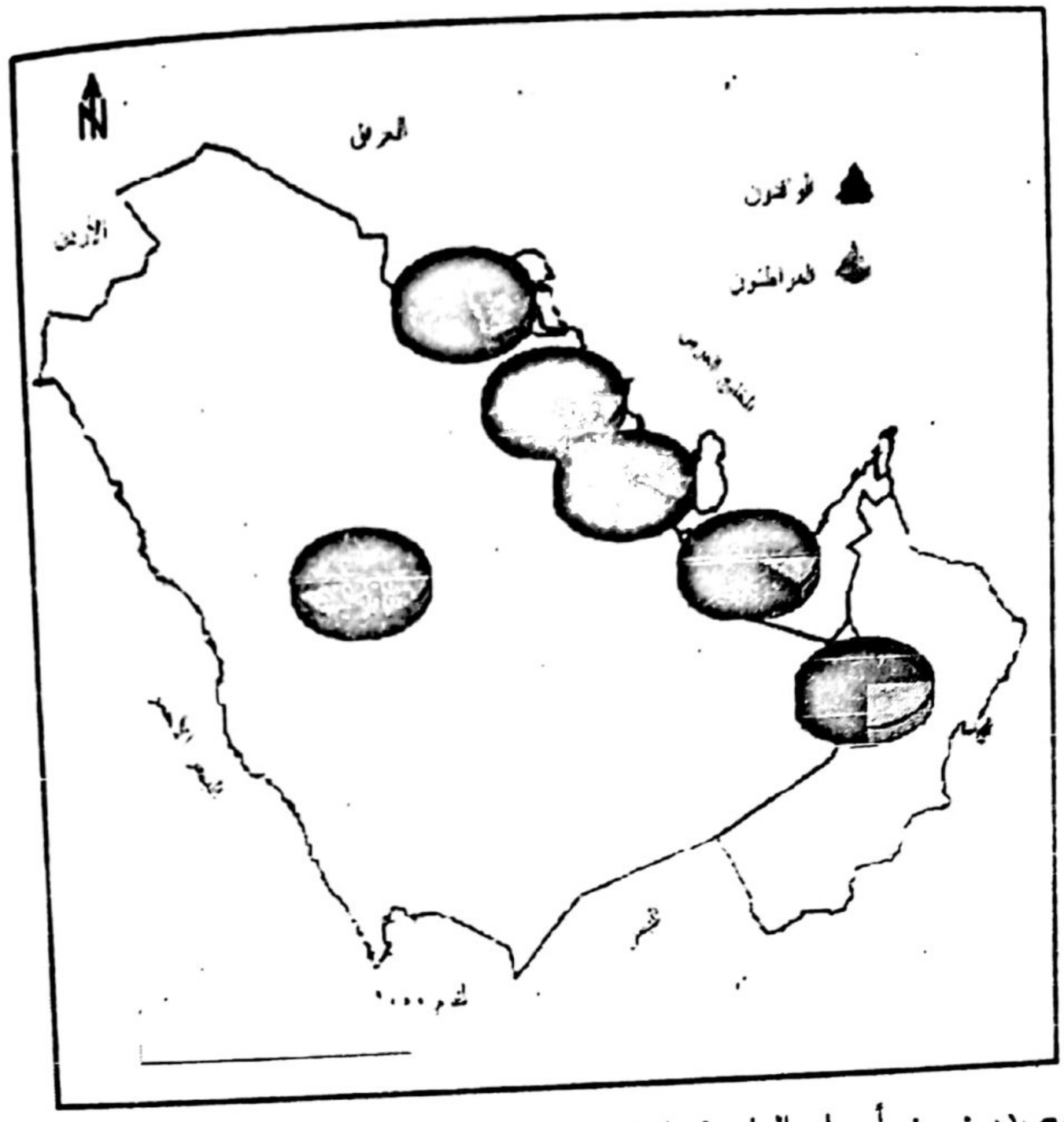

المصدر: من أعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم: ٦.

ويحدث هذا الخلل في ميزان القوى العمالة لصالح العمالة الوافدة مشاكل جمة في المجتمعات الخليجية، حيث تؤدى سيطرة العمالة الوافدة (بخاصة الآسيوية) على سوق العمل إلى زيادة معدلات البطالة بين الشباب المواطنين بهذه المجتمعات، حيث ينتج عن ذلك مشاكل اجتماعية واقتصادية كثيرة. هذا بخلاف الخلل الذي يحدث في الثقافات والعادات والتقاليد والقيم واللغة وحتى عادات الغذاء قد أصابها أيضاً التغير.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

٤ - آثار الخلل السكانى بالمجتمعات الخليجية العربية

بصفة عامة لا تشكل العمالة العربية الوافدة لدول مجلس التعاون الخليجي الأخطار والمشاكل التي تشكلها العمالة الآسيوية، وذلك لأنهم (أي العمالة العربية) يشتركون مع المواطنين في اللغة والدين والقومية والتاريخ والحضارة بل وفى المشاكل أيضاً. وفى المقابل تختلف العمالة الآسيوية عن المواطنين في اللغة والدين والثقافة والتاريخ والعادات والتقاليد، مما أوجد الكثير من النتائج والتأثيرات السلبية لهذه الكتلة السكانية الكبيرة من العمالة الآسيوية.

ويمكن بيان أهم النتائج والآثار السلبية لهجرة العمالة (خاصة الآسيوية) على المجتمع الخليجي كالتالي:

٤-١ الآثار الثقافية:

تحاول الدول والمجتمعات جاهدةالحفاظ على ثقافتها الوطنية من المؤثرات الخارجية والداخلية أيضاً (حالة دول الخليج). فقد أدى استقطاب الملايين من العمال الآسيويين المهرة وغير المهرة والذين بلغ عددهم لأكثر من ٢٠ مليون نسمة وفق الإحصاءات الرسمية، إلى استقرار معظمهم في مناطق محددة (خاصة بالمدن الخليجية الرئيسة) وشكلوا مجتمعات مشابهة لمجتمعاتهم الأصلية يستخدمون فيها لغاتهم وثقافاتهم ويمارسون طقوسهم الاجتماعية والدينية. حيث انتشرت كثير من المدارس الآسيوية مثل المدارس الهندية وغيرها، وكذلك ظهرت العديد من المجلات والصحف غير العربية وبخاصة الآسيوية منها.

وقد ساعد على تنامي ثقافة المهاجرين الآسيويين وجود ملايين من العمال في الدوائر الحكومية والخاصة بالإضافة إلى الآلاف من الخادماتوالمربيات في منازل المجتمعات الخليجية (تقدر بعض الجهات وجودهن في ٧ من أصل كل عشرة منازل) مما أدى إلى نشرثقافاتهم ولغاتهم.

وفى المقابل بدأت تتأثر أو تضمحل ثقافة المجتمعات الأصلية، ولعل الانتشار الكبير لاستخدام اللغة الإنجليزية في الدوائر الحكومية والمؤسسات

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

الخاصة خير دليل على ذلك، الأمر الذي انعكس على استخدام اللغة الأصلية للمجتمعات الخليجية، حتى أصبحت تقريباً اللغة الثانية وليست الأولى في بعض المجتمعات الخليجية.

ولعل كبر حجم المكون السكاني الآسيوي وانتشاره كان له الدور الأكبر في دفع المواطنين للاستجابة لهذه التغيرات الثقافية واستخدام لغة أو لغات أخرى غير لغة الضاد. وقد أدى ذلك إلى ظهور مصطلحات جديدة تنطق عربياً ولكنها ذات أصولية آسيوية مثل "samesame" ذات الأصل الهندي وكذلك "ليت" ويقصد بها ightاوهناك الكثير من المصطلحات غير العربية المستخدمة الآن. ولا يقتصر التغير على المجتمع المدني فقط بل امتد ليشمل المؤسسات الحكومية الإدارية والخدمية منها، ثم إلى المؤسسات التعليمية في كثير من دول مجلس التعاون الخليجي!

ودون مبالغة يتوقع على المدى غير البعيد أنه سوف يتوارى استخدام اللغة العربية في المجتمعات الخليجية، ويحل محلها لغات المهاجرين كنتيجة حتمية لتقلهم الديموجرافى في المنطقة. مما سوف يؤثر بشكل كبير فى هوية وثقافة السكان الأصليين، الأمر الذي يؤدى إلى انقسام المجتمع الخليجي إلى ثقافات ولغات مختلفة.

والسؤال الموضوعى المطروح الآنهو:ما هو المأمول (بخصوص اللغة والثقافة) من طفل تربى على يد مربية هندية أو فلبينية أو آسيوية أخرى، ويتعلم مفرداته الأولى من لسان غير عربي، ثم يتعامل في الشارع بغير اللغة العربية، كما أنه لا يحصل على قسط كبير من لغته الأصلية بالمدرسة؟

٤-٢ الآثار الديموجرافية والاجتماعية:

كما تحاول المجتمعات الحفاظ على هويتها الثقافية تحاول أيضاً الحفاظ على سماتها الديموجرافيةأى الحفاظ على التركيبة السكانية للمجتمع الأصلي من الخلل الذي يصيبه نتيجة للهجرة الوافدة،وأيضاً الحفاظ على الخصائص الاجتماعية مثل: خصوصيات المجتمع وعاداته وتقاليده وموروثاته من المؤثرات الخارجية.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

فمع وجود ٢٠ مليون وافد (غالبيتهم العظمى من الآسيويين) في المجتمعات الخليجية ومعظمهم من الذكور تختل التركيبة الديموجرافية للمجتمعات الخليجية والتي تتصف أصلا بصغر حجمها. حيث يزيد عدد السكان في فئات عمرية معينة وهى فئات الشباب عن المعدلات والنسب الطبيعية، وكما ترتفع نسبة الذكور في هذه الفئات، فتبدو الأهرامات السكانية منبعجة بشكل مفرط في اتجاه فئات الشباب ونوع الذكور.

وبسبب عدم تناسق أعداد المهاجرين مع أعداد السكان الأصليين (المواطنين) ترتفع نسبة النوع في كثير من دول مجلس التعاون الخليجي عن المعدلات الطبيعية[٢]، حيث ترتفع إلى أكثر من ١٣٢،٠ ذكر / ١٠٠ أنثى في جميع دول الخليج العربية، بل ترتفع إلى ٢٩٠،٠ فى كل من قطر، الإمارات العربية كما سبق توضيحه.

هذه الأعداد الكبيرة من السكان في سن الشباب وأكثرهم من الذكور ويختلفون عن المجتمع الأصلي في اللغة والدين والثقافة وغير ذلك ولهم متطلباتهم الشخصية، فربما يؤدى ذلك إلى كثير من المشكلات في المستقبل.

أما الناحية الاجتماعية فالاختلاف واضح بين جملة القيم والتقاليد في الدول الخليجية عن تلك الموجودة في الدول الآسيوية المصدرة للعمالة. وبالنظر إلى القيم والتقاليد في كثير من الدول المصدرة للعمالة إلى دول الخليج العربي وبخاصة عمالة المربيات، نجد أن كثيرا من هذه الدول تختلف عن الدول العربية والإسلامية في عدة أمور تخص العقيدة والتقاليد مثل إقامة العلاقات الجنسية قبل الزواج وتناول الخمور وغير ذلك، مما يكون له الأثر السيىء على عقول الأطفال في المستقبل، وبالتالي على نسيج وهوية المجتمع الخليجي بصفة عامة.

كما أنه (مع وجود هذا الثقل الديموجرافى الآسيوي) ظهرت عادات وتقاليد دخيلة على المجتمعات الخليجية والتي هي مجتمعات محافظة في الأصل.

[٢] الوضع الطبيعي: هو النسبة التي تقترب من ١٠٠ ذكر لكل ١٠٠ أنثى.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

حيث نرى تغيرا في كثير من العادات والتقاليد الخليجية، فمثلاً تغيـرت العـادات الغذائية وأصبحت تقترب من العادات الآسيوية بصورة كبيـرة، نتيجـة لانتـشار الخادمات والطباخين الهنود وغيرهم في المنازل الخليجية.

غالبا ما تتكون مجتمعات جديدة داخل المجتمع الأصلي كنتيجةللهجرة في الدول المستقبلة، فمثلاً تتعدد الأحياء الصينية التي تسمى China Town في المدن الأوربية. ولكن هذه الأحياء الصينية أو التجمعات الهندية أو الباكستانية في أوربـا ظلت دائماً كأقليات ضمن إطار سكاني كبير من المواطنين الأوربيين. أما في دول مجلس التعاون الخليجي فالأمر مختلف فقد أصبحت هذه الجاليات أكبر حجماً مـن المواطنين والعرب الوافدين، ومن ثم يصبح المجتمع متعدد القوميات بما لـه مـن نتائج معظمها سلبية على السكان المواطنين في المستقبل.

٤-٣الآثار الاقتصادية:

الحفاظ على الموارد الاقتصادية (طبيعية وبشرية) من التدهور وكذلك من التدخلات الخارجية التي تضر أو تؤثر عليهاأمر يهم كل المجتمعـات، وهـو مـا يسمى بالأمن الاقتصادى. والسكان في سن العمل (١٥ سنة فأكثر) هم مـن أهـم الموارد البشرية حيث إنهم الثروة الحقيقة للأمم التي يجب تنميتها والمحافظة عليها (UNDP, 1990, p.9). وتعرف الأمم المتحدة الأمن الاقتصادي بأن يملك المرء الوسائل الماديةالتي تمكّنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة، وغالباً ما يرتبط الأمن الاقتصادي بالعمل، فإمكانية الحصولعلى أجر كاف وعمل مستقر يضمن للفرد حياة آمنة.

من أهم الآثارالسلبية لتواجد هذا الكم الكبير من العمالة (خاصة الآسيوية) في دول مجلس التعاون الخليجي هو تفشى ظاهرة البطالة بين الشباب المـواطنين (جدول: ٨)، ففي ظل تشبع المؤسسات الحكوميـة، وانخفـاض أجـور العمالـة الآسيوية، وعزوف الشباب المواطنين المتعطلين عن العمل في بعـض الوظـائف (البطالة الاختيارية) بسبب النظرة السلبية من المجتمع لهذه الوظائف. فقد بلغ معدل

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

البطالة حوالى ١١،٠% فى دول مجلس التعاون الخليجى، غير أن البطالة ترتفع فى كل من عمان، والإمارات والسعودية عن باقى دول المجلس (شكل: ١٣).

جدول (٨): معدلات البطالة بدول مجلس التعاون الخليجى.

الدولة	معدل البطالة %
عُمان (٢٠١٠)	١٥،٠
الإمارات (٢٠٠٦)	١٣،٨
السعودية (٢٠٠٧)	١٠،٥
البحرين (٢٠٠٧)	٥،٥
قطر (٢٠١١)	٣،٩
الكويت (٢٠٠٨)	٣،٧
جملة المجلس	١١،٠
المصدر: الخريف، ٢٠١٢.	

ويمتد تأثير تفشى ظاهرة البطالة على مستويين:

أولاً: على المستوى الاقتصادي: حيث يعد ارتفاع مستويات البطالة خسارة اقتصادية كبيرة لما تمثله من هدر لأموال كثيرة تم إنفاقها على هؤلاء الشباب في التعليم والتدريب وغير ذلك من الخدمات.

ثانياً: على المستوى الإجتماعي: فقد ينجم عن تفشى البطالة بين الشباب مشاكل اجتماعية كثيرة معروفة، حيث الطاقة الكبيرة المعطلة لها آثار سلبية كثيرة على المجتمع، تصب في النهاية في خانة أضرار اقتصادية واجتماعية وقيمية مثل تفشى الجرائم بأنواعها المختلفة.

Scanned with CamScanner
Scanned with CamScanner

ومن الآثار الاقتصادية السلبية أيضاأنه ونتيجة لإستمرار وجود بعض من العمالة الوافدة لفترة زمنية طويلة فقد أصبحوا من أصحاب رؤس الأموال ومالكين لأعمال تجارية وصناعية. مما جعلهم مسيطرين على الحركة التجارية بالمجتمعات الخليجية، ويخشى من سيطرتهم فى المستقبل على معظم الهياكل الانتاجية بـدول المجلس.

شكل (١٣): معدلات البطالة بدول مجلس التعاون الخليجى (٢٠٠٦-٢٠١٠).

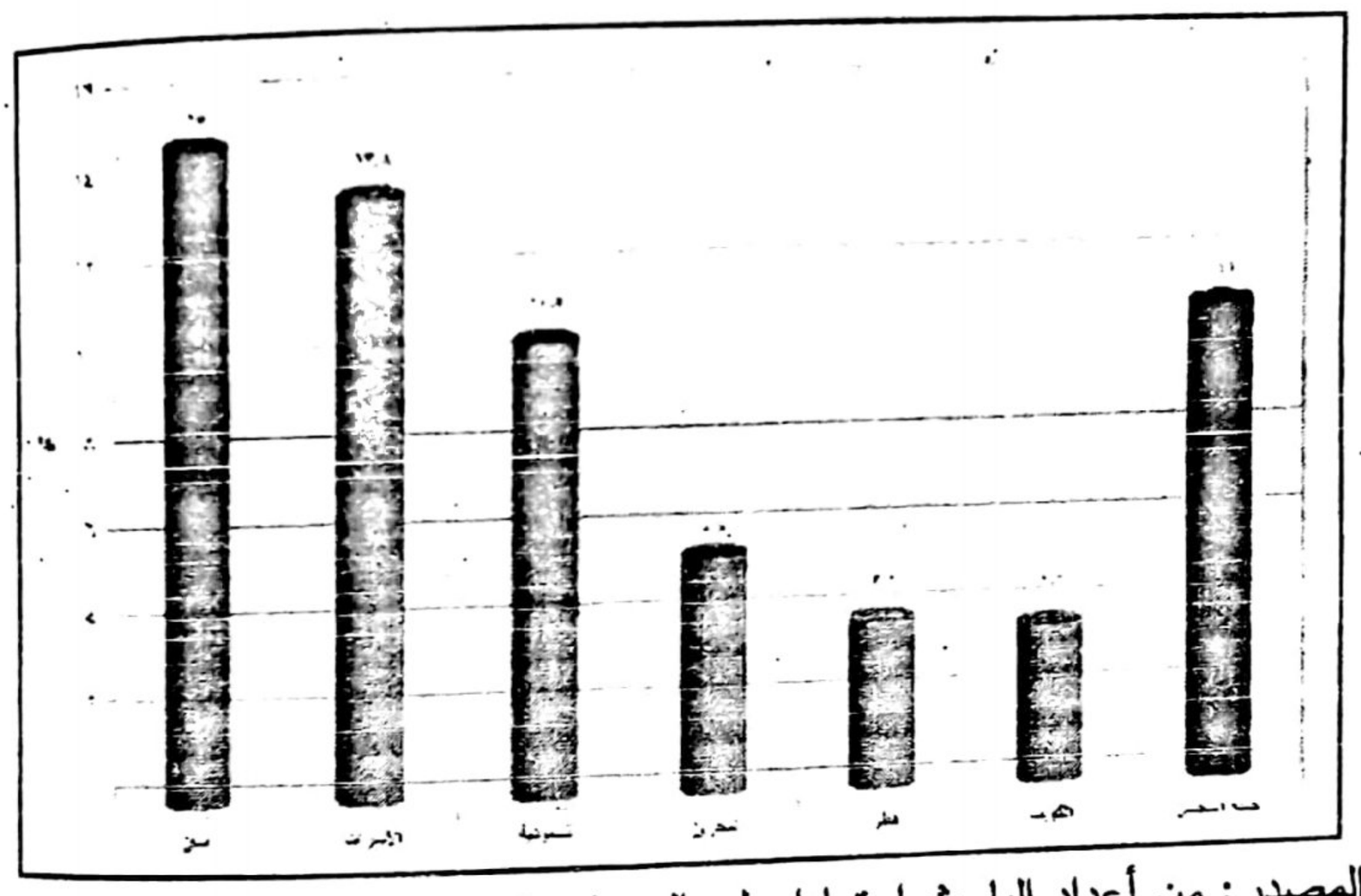

المصدر: من أعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم: ٨.

٤- الآثار الأمنية:

التداعيات الأمنية لوجود هذه الأعداد الكبيرة من العمالة الآسـيوية بـدول مجلس التعاون الخليجي كثيرة ومتعددة، وتتمثل في التالي:

- زيادة أعداد رجال الشرطة وزيادة أعبائهم، وكذلك زيادة تكلفـة ونفقـات الأمن الداخلي عن طريق تكلفة مراقبة تجمعات العمالة الوافدة.
- الأضرار التي تنجم عن الصراعات بين الجاليـات الآسـيوية، أو بـين الجاليات الآسيوية والعربية مثلما حدث في إحدى الدول الخليجيـة عـام ٢٠٠٢ (سيف، ٢٠٠٨، ص: ٣).

Scanned with CamScanner
Scanned with CamScanner

- ظهور جرائم جديدة على المجتمع الخليجي مثل الانحراف والنصب والتزوير وتجارة المخدرات،بل والدعارة وغير ذلك.
- الإضرابات العمالية: والتي أصبحت أكثر تنظيماً وعنفاً، كما حدث في بعض الدول الخليجية (الإمارات وغيرها) في الفترة الأخيرة وشارك فيها عدد كبير من العمال الآسيويين وتسببت في خسائر كبيرة.
- ظهور أتباع لبعض الجماعات السياسية الآسيوية وخاصة من الهند تؤمن بعضها بالعنف وتهدد أمن السكان بصفة عامة.
- ظاهرة الإقامة غير المشروعة وما ينتج عنها من مشاكل أمنية كثيرة تؤثر على قيم وخصوصيات المجتمع الخليجي، وفى هذا الخصوص تقوم بعض وزارات الداخلية بدولالخليج العربية بتنظيم حملات وطنية للتوعية بخطورة ومشاكل الإقامة غير الشرعية للعمالة على المجتمع من الناحية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية والسياسية.
- انتشار ظاهرة "الأسر الجماعية" خاصة بين الجاليات الآسيوية، وتتكون الأسرة الجماعية من مجموعة أفراد يشتركون فى مسكن واحد، وغالبا لا توجد فيما بينهم صلة قرابة، وليس لهذه الأسرة رب أسرة مسئول عنها بل كل فرد بالمسكن مسئول عن نفسه. وتعد هذه الأسر بؤر خطيرة ترتكب فيها أمور منافية للآداب كالدعارة، والمخدرات، وصناعة وشرب الخمور، والتخطيط للسطو والسرقات. فعلى سبيل المثال قد بلغ عدد السكان الآسيويين الذين يعيشون فى أسر جماعية بالكويت عام ٢٠٠٥ حوالى ٤٦٥٠٢٣ نسمة (بدوى، ٢٠٠٩، ص ص: ٣٣٥-٣٣٦).

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

- ظهور جرائم جديدة على المجتمع الخليجي مثـــل الانحـــراف والنـــصب والتزوير وتجارة المخدرات،بل والدعارة وغير ذلك.
- الإضرابات العمالية: والتي أصبحت أكثر تنظيماً وعنفاً، كما حـــدث فـــي بعض الدول الخليجية (الإمارات وغيرها) في الفترة الأخيرة وشارك فيها عدد كبير من العمال الآسيويين وتسببت في خسائر كبيرة.
- ظهور أتباع لبعض الجماعات السياسية الآسيوية وخاصة من الهند تـــؤمن بعضها بالعنف وتهدد أمن السكان بصفة عامة.
- ظاهرة الإقامة غير المشروعة وما ينتج عنها من مشاكل أمنية كثيرة تؤثر على قيم وخصوصيات المجتمع الخليجي، وفى هذا الخصوص تقوم بعض وزارات الداخلية بدولالخليج العربية بتنظـــيم حمـــلات وطنيـــة للتوعيـــة بخطورة ومشاكل الإقامة غير الشرعية للعمالة على المجتمع من الناحيـــة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية والسياسية.
- انتشار ظاهرة "الأسر الجماعية" خاصة بين الجاليات الآسيوية، وتتكـــون الأسرة الجماعية من مجموعة أفراد يشتركون فى مسكن واحد، وغالبا لا توجد فيما بينهم صلة قرابة، وليس لهذه الأسرة رب أسرة مسئول عنها بل كل فرد بالمسكن مسئول عن نفسه. وتعد هذه الأسر بؤر خطيرة ترتكـــب فيها أمور منافية للآداب كالدعارة، والمخدرات، وصناعة وشرب الخمور، والتخطيط للسطو والسرقات. فعلى سبيل المثال قد بلـــغ عـــدد الـــسكان الآسيويين الذين يعيشون فى أسر جماعية بالكويت عـــام ٢٠٠٥ حـــوالى ٤٦٥٠٢٣ نسمة (بدوى، ٢٠٠٩، ص ص: ٣٣٥-٣٣٦).

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

٥ – مستقبل العمالة الوافدة بدول مجلس التعاون الخليجي

فى ظل معدلات النمو السنوى للعمالة الوافدة فى دول الخليج العربية والتى تفوق معدلات نمو السكان المواطنين فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ معدل النمو السنوى للوافدين فى دول الامارات العربية ٢٠١٠ حوالى ٨،٦%، وفى عمان حوالى ٥،٤% فى الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠، فبالإضافة إلى أنها معدلات نمو عالية جداً فهى أيضا وتفوق معدلات نمو السكان المواطنين. ولذلك يتوقع مستقبلا أن تزداد أعداد السكان الوافدين وخاصة الآسيوين (وذلك للأسباب التى سبق توضيحها).

وفى حقيقة الأمر يمكن القول أن وجود هذا العدد الكبير من العمالة الآسيوية فى المجتمعات الخليجية سوف يجعلهميطالبون في المستقبل بخدمات يمكن أن تتعدى الجانب الاجتماعي إلى جوانب أخرى. وخصوصاً أن هناك من الدول الآسيوية والهيئات الدولية ما يعتبر هذه العمالة هي عمالة مهاجرة وليست عمالة مؤقتة. وربما تجد هذه الظاهرة طريقها إلى المنظمات الدولية التي بدأت تنادى بحماية حقوق العمال والمطالبة بتحقيق المساواة الاجتماعية والسياسية في الحقوق والواجبات لهذه العمالة. ويبدو أن ذلك يمثل خطورة كبيرة على المجتمع الخليجي، وخصوصاً إن كان هناك توجهات لمنظمات عالمية مثل منظمة الهجرة الدولية بإمكانية توطين هذه العمالة بدول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يؤدى إلى أن يصبح المواطنين أقلية في بلادهم وما يصحب ذلك من مخاطر كثيرة.

ورغم أن هناك اهتماماً كبيرا من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بقضية العمالة الوافدة، حيث عقدت ندوات وورش عمل كثيرة حول هذه القضية منها على سبيل المثال: الدورة الثانية للمنتدى الخليجي حول الأيدي العاملة فى العاصمة الإمارتية (أبوظبى) في الفترة ٢٤ – ٢٥ / ١/٢٠٠٨، شارك في المنتدى وزراء العمل بدول مجلس التعاون الخليجي وأيضاً المدير العام لمنظمة الهجرة الدولية. وذلك لمناقشة القضايا المتعلقة بمجالات التعاون بين الدول المرسلة

Scanned with CamScanner
Scanned with CamScanner

والمستقبلة للمهاجرين(العمال الوافدين). غير أن الأمر يحتاج إلـــى خطـــط عمـــل واستراتيجيات قصيرة وطويلة المدى لتلافى مخاطر هذه الظاهرة.

وتعد قضية العمالة الوافدة (خاصة الآسيوية) إلى دول مجلس التعاون الخليجي قضية معقدة وتحتاج إلى جهود دراسات متعددة، وذلك لصعوبة حل المعادلة المتشابكة المتمثلة في "كيفية الاستغناء عن العمالة الآسيوية في ظل إمكانات إحلال العمالة الوطنية أو الاستعانة بالعمالة العربية". حيث تبدو إمكانية الاستغناء عن العمالة الآسيوية صعبة جدا لعدة أسباب منها: الحجم الكبير لهذه العمالة(خاصة الآسيوية)فى المجتمعات الخليجية،ومدى قدرة العمالة الوطنية على الإحلال محل العمالة الآسيوية، وكذلك مدى إمكانية بالاستعانة بأعداد أكبر من العمالة العربية.

ولذلك فإن الاستغناء عن العمالة الوافدة (خاصة الاسيوية) يعد أمـــراً غايـــة فـــى الصعوبة فى ظل حجم وخصائص العمالة الوطنية والعربية أيضا.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

خاتمة: أهم النتائج والتوصيات

أولاً: أهم النتائج

تتزايد المجتمعات الخليجية بمعدلات قياسية بل ونادرة أيضا، حيث تضاعف حجم السكان بهذه المجتمعات بعدد مرات غير مسبوق فى المجتمعات الحديثة، فقد تضاعف حجم سكان دولة الإمارات مثلا أكثر من ٣٣ مرة فى الفترة ١٩٧٠-٢٠١٠ أى فى غضون ٤٠ عاما فقط.

يسهم حجم السكان الوافدين بالنصيب الأكبر فى معادلة النمو السكانى للغالبية العظمى من دول الخليج العربية مثل الإمارات، وقطر، والكويت والبحرين، ونسب ليست قليلة فى السعودية وعمان.

يشكل المهاجرون الآسيويون الجزء الأكبر من العمالة الوافدة بكل دول الخليج العربية، وتأتى العمالة الهندية فى المقدمة.

شكل الحجم السكانى الكبير للعمالة الوافدة (خاصة الآسيوية) بدول الخليج خللا سكانيا كبيرا فىمجتمعات هذه الدول. وتمثل الخلل فى مظاهر عدة منها:

الخلل النوعى: حيث تزيد نسبة الرجال على الإناث بشكل كبير كما فى قطر ٣٣٨ ذكر/ ١٠٠ أنثى، وفى الإمارات ٢٩٣، وأقل من ذلك فى بقية دول المجلس.

الخلل العمرى-النوعى: وتزيد فيه أعدد السكان فى فئة الشباب الذكور، حيث يبدو ذلك فى صورة انبعاج كبير فى الهرم السكانى، كما لوحظ فى الهرم السكانى لدولة قطر وبقية دول الخليج.

الخلل فى القوى العاملة: حيث تزيد نسبة المشتغلين من العمالة الوافدة (خاصة الآسيوية) بالحكومة والقطاع الخاص بجميع دول الخليج عن ٥٠،٠% من جملة المشتغلين بكل دولة، بل بلغت نسبتهم حوالى ٩٤،٤% فى قطر، و ٩٢،٩% فى الإمارات، و ٨٤،١% فى الكويت.

ترتب على الخلل فى التركيبة السكانية لدول الخليج آثارا كثيرة منها:

الآثار الثقافية: حيث تنتشر اللغات والثقافات الآسيوية فى كل دول الخليج، مما يؤثر على الهوية العربية لهذه المجتمعات.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

الآثار الديموجرافية والاجتماعية: وتتمثل في ارتفاع نسبة النوع بكل المجتمعات الخليجية، وكذلك نسبة الشباب الذكور، مما يؤثر على قيم وعادات وتقاليد هذه المجتمعات، حيث ظهر تعير في كثير من العادات والتقاليد.

الآثار الاقتصادية: حيث تنتشر ظاهرة البطالة في المجتمعات الخليجية نتيجة للمنافسة القوية التى تلقاها العمالة الوطنية من جانب العمالة الآسيوية بالتحديد.

الآثار الأمنية: حيث تزداد التداعيات الأمنية بوجود هذه الأعداد الكبيرة من العمالة الوافدة بدول مجلس التعاون الخليجي، مما يؤدى إلى زيادة تكلفة ونفقات الأمن الداخلي، إلى جانب ظهور جرائم جديدة على المجتمع الخليجي مثل الانحراف والنصب والتزوير وتجارة المخدرات.

وفى ظل حجم العمالة الوافدة وتغلغلها فى جميع قطاعات سوق العمل بالدول الخليجية والتىكانت في بدايتها "**ضرورة لا بد منها**"، ورغم ما لها من أضرار كثيرة حتى أصبحت "**ضرر لابد منه**" فإنه يصعب حاليا أو فى المستقبل القريب الإستغناء عن هذا الكم الكبير من العمالة الوافدة.

وبدراسة النتائج السابقة فقد تبين قبول الفرضين الأول والثانى من فرضيات الدراسة، حيث اتضح أن العمالة الوافدة قد أحدثت خللا فى التركيبة السكانية لدول مجلس التعاون الخليجيى تمثل فى الخلل النوعى، والعمرى-النوعى، والخلل فى القوى العاملة أيضا. وتبين أنه رغم أن للعمالة الوافدة دوراً رئيسيا وهاما فى التنمية بكافة قطاعاتها فى دول الخليج لها أيضا آثارا سلبية كثيرة ديموجرافية واقتصادية واجتماعية وأمنية.

بينما ترفض نتائج الدراسة قبول الفرض الثالث الخاص بإمكانية الاستغناء عن العمالة الوافدة فى الوقت الحالى، حيث تبين صعوبة ذلك من منطلق الحجم الكبير لهذه العمالة وصعوبة إحلال العمالة الوطنية محلها لإعتبارات كثيرة.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

ثانيا:التوصيات:

توصى الدراسة بأن الطريق لحل مشكلة الخلل السكانى فى المجتمعات الخليجية، وكذلك تمهيد الطريق للإستغناء عن العمالة الوافدة فى المستقبل غير القريب تكمن فى:

أولاً: الاهتمام بالتعليم ومخرجاته كى تتوافق مع متطلبات سوق العمل الخليجى.

ثانياً: تدريب العمالة الوطنية وتدرج إحلالها محل العمالة الآسيوية.

ثالثاً: التوسع فى الاستعانة بعدد أكبر من العمالة العربية لإحداث نوع من التوازن الكمي مع العمالة الآسيوية، وهذا يتطلب تنسيق وتنظيم كبير لما يسمى بسوق العمل العربي.

رابعاً: تنويع مجالات الاستثمار فى الدول الخليجية بعيدا عن قطاع العقارات الذي يجذبأعدد كبيرة من العمالة وخاصة الآسيوية منها.

خامساً: مزيد من الدراسات التفصيلية حول هذا الموضع ومحاولة تبنى الحلول ذات الآليات الممكنة على المدى القريب والبعيد أيضا، وذلك لاستحالة الاستغناء عن العمالة الوافدة بدول الخليج فى المدى القريب. ولكن يكمن الخوف مع تنامي ظاهرة العولمة وتبنى كثير من الهيئات الأممية أو الدولية بضرورة إدماج المهاجرين في مجتمعات البلاد المضيفة (المستقبلة للمهاجرين)، بل وربما تعد الآن (في مطبخ العولمة) سيناريوهات توطين المهاجرين الآسيويين في دول مجلس التعاون الخليجى، لتطفو على السطح في الوقت المناسب، الأمر الذي يصبح عنده سكان كثير دول الخليج أقلية في بلادهم!

كما توصى الدراسة بضرورة متابعة البحوث حول تقييم الوضع الجيوسياسى فى دول مجلس التعاون الخليجى وما ينطوى عليه من مخاطر فى ضوء أغلبية آسيوية وأقلية وطنية فى معظم دول المجلس.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

المصادر والمراجع:

اولاً: باللغة العربية

- أبو عيانة، فتحى محمد ، ٢٠٠٢، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، مصر.
- الإدارة العامة للإحصاء، دولة الكويت، نتائج تعداد ٢٠١١.
- الأمم المتحدة، ٢٠٠٥، اتجاهات الأمم المتحدة لمجموع أعداد المهاجرين ١٩٦٠ – ٢٠٠٥.
- بدوى، حمدى مصطفى أحمد، ٢٠٠٩، اختلال التركيب السكانى فى دولة الكويت: دراسة جغرافية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.
- تعداد السكان العام للبحرين ٢٠١٠، مملكة البحرين.
- الخريف، رشود محمد، ٢٠٠٩، الخلل السكانى فى دول مجلس التعاون الخليجى: الحلول والمواجهة، المؤتمر العربى للسكان والتنمية فى الوطن العربى: الواقع والآفاق، الدوحة، قطر، ١٨–٢٠ مايو ٢٠٠٩.
- الخريف، رشود محمد، ٢٠١٢، التغيرات الديموجرافية والخلل فى التركيبة السكانية فى دول مجلس التعاون الخليجى، المؤتمر الخامس للجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط، ٧–٨ يناير ٢٠١٢.
- الخياط، حسن، ٢٠٠٠، السكان والعمالة في دول مجلس التعاون الخليجي، من منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطز، الدوحة.
- الدوسري، سلمان، ٢٠٠٦، العمالة.. المرغوبة والمرهوبة، الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، ١٧ فبراير ٢٠٠٦ العدد ٩٩٤٣ .
- سيف، طارق ، ٢٠٠٨، العمالة الوافدة بين التعمير والتدمير، الاتحاد ١٠ يناير ٢٠٠٨، العدد ١١٨٧٦.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

- الشهرانى، سعد على، ٢٠١٢، التركيبة السكانية وأثرها على الأمن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جلس التعاون لدول الخليج العربية،الأمانة العامة،قطاع الشئون الأمنية، الرياض.
- عبد الحق، رشا عاصم ، ٢٠٠٧، العمالة الأجنبية فى دول الخليج العربية ... الواقع والمأمول، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العربى للمرأة والشباب لترسيخ اللغة الأم، منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي.
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، ٢٠١١، النشرة الإحصائية، العدد التاسع عشر، مركز المعلومات – إدارة الإحصاء، الرياض.
- مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون، المكتب التنفيذي، ٢٠٠٥، المؤشرات الصحية الجيوية لدول مجلس التعاون، العدد الحادي عشر، الرياض.
- مركز الإحصاء، دولة قطر، ٢٠١٢.
- المركز الوطنى للإحصاء، دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٢ .
- مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢.
- هنداوى، جمال محمد، ابريل ٢٠٠٨، هجرة العمالة الآسيوية وأثرها في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد الثالث والأربعون، ابريل ٢٠٠٨، الإمارات العربية المتحدة.
- هنداوى، جمال محمد، أغسطس ٢٠٠٨، دول مجلس التعاون .. بين الحاجة للعمالة الوافدة والخلل فى التركيبة السكانية، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد السابع والأربعون، أغسطس ٢٠٠٨، الإمارات العربية المتحدة، ص ص: ١٨-٢٣.
- وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠١١، أهم نتائج التعداد على مستوى السلطنة ٢٠١٠، مشروع التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٠، مسقط، سلطنة عُمان.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

ثانياً: مراجع بلغة غير عربية

- Al-Harthy, Hassain, 2000, Internationai Labour Migration: the case of the Sultanate of Oman, unpublished PhD. Thesis, University of kent, UK.
- Alzaher, A. Al-Otaibi, O., and Aziz, M., 2009, Demographic Characteristics of Workforce in Sabhan Industrial Area (Kuwait), Bulletin of The Egyptian Geographical Society, Vol. 82, Cairo, Egypt.
- Barria, Lilian, 2008, "International Labor Migration to the Gulf: Understanding Variations in the Kafala System" Paper presented at the annual meeting of the ISA's 49th Annual Convention, Briding Multiple Divides, San Francisco, CA. USA, Mar 26, 2008.
- C I A, 2012, The World Factbook, 2012.
- http://www.alarabiya.net/articles/2004/03/20/1054.html.
- Lee E. S., 1970, Theory of Migration, Demography, vol. 3, pp: 47-57.
- Mohammed,Nadeya S. A., 2003, Population and Development of the Arab Gulf States: The Case of Bahrain, Oman and Kuwait, Ashgat, England.
- Taylor, J. E., 1999, The New Economics of labour migration and the Role of Remittances in the Migration Process, International Migration, 37 (1), pp: 61-88.
- UNDP, 1990, Human Development Report "Concept and Measurement of Human Development".
- United Nation, 2006, International Migration, Department of Economic and Social Affairs, Population Division.
- United Nations, 2010, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, International Migration 2009, Excel Sheet.

Demographic Imbalance in theGulfCooperation Council(GCC): its causes, symptomsandconsequences

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

Dr. Gamal M. Hendawy[3]

ABSTRACT

The oil bounce of themid-seventies in the Gulf Cooperation Council States has contributed to the financing andconstructingofinfrastructure, economics,anddevelopmentprojects of these countries. This has led tothe creation of thousands of job opportunitiesin the Arabian GulfStateswith varying degrees. This, in turn, resulted in a needforskilled and unskilled workersin many fields such as: road construction projects,schools, health centers and government offices, as well as in factories, markets,electricity and water networks, sanitation and otherinfrastructure anddevelopment projects.Giventhesmallsizeofthenationallaborforce, it necessitated bringingin expatriate workers(Arab andnon-Arab) with various skills toworkinthese projectsand sectors.The studyaimedtomonitor and analyzethe causes, symptomsandconsequences of the demographic imbalance in theGulfCooperation Council(GCC).The study made use of the analysis ofavailable census data oftheGulfCooperationCouncil(citizens and expatriates) in the secretariatof the GCC countriesandregional and international organizations.
Analysis,presentationandtheresultsofthestudyusedmodern techniquesofstatistical andGIS programs.The study showed that expatriates workers (Non-Arab and Arab) representapproximately46.1% of the total population oftheGulfCooperationCouncil States. It also revealedthatthereis a considerable geographicalvariationin the proportions offoreignlabor force among the GCC countries; ranging from 52.9% inSaudiArabia to 94.4%inQatar.The study revealed thatthelargesizeoftheexpatriateworkersinmost of the GCC countrieshascausedsignificantdisturbanceinthedemographicsof

[3]Lecturer of Population Geography, DepartmentofGeography, Faculty of Arts,Damietta University.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

theseccountries. It also revealed that it is currently difficult to dispenseexpatriateworkers.The study recommended paying attention to trainingnational manpowerandgradually replacingexpatriate workers, especially the Asian, coordinatingandorganizingtheArablabor market in order tousea great numbcr ofArab laborers to strike a quantitative balancebetween theArab and Asian laborers.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner